العربي الجديد
ملحق شهري
الأحد 25 أغسطس/ آب 2024 م 21 صفر 1446 هـ ■ العدد 109 السنة العاشرة Sunday 25 August 2024

فلسطين

قراءة
محاذثات إنهاء العدوان الصهيوني وسيناريوهات الحرب على جبهات عدة
3.2

قضية
نظرة على المعيقات التي تعترض مسار إحقاق الحق فلسطينياً وفق القانون الدولي
5.4

رصد
التشكيلات المقاومة في الضفة الغربية بين واقع تمددها ومساعي الاحتلال لتصفيتها
7.6

تحذيرات من استخدام الاحتلال سلاح الفيروسات في قتل أطفال فلسطين والإبادة الجماعية (محمود بسام/الأناضول)

قطاع غزة بعد قيادة السنوار حماس

حاتم يوسف

بداية؛ لا بد من التشديد على فرضية أن استقرار الأوضاع التنظيمية والقيادية لحركة حماس، بعد تسلم يحيى السنوار لأعلى منصب قيادي في الحركة، هي موضع شك في ظل ضبابية المشهد الفلسطيني كله، والتعقيدات الأمنية والعسكرية الصهيونية، إذ لم يتردد الاحتلال، في السر والعلن، في وضع السنوار على رأس قائمة التصفيات، محملا إياه مسؤولية «طوفان الأقصى»، ولدوره الكبير في إدارة المعركة الميدانية والسياسية الحالية، كذلك لا بد من استحضار فكرة أساسية أخرى، تتمثل في غياب السنوار عن السياق الفلسطيني العام، بسبب التهديدات الصهيونية، حتى بعد نهاية العدوان، بمعنى أنه وفي حال ممارسته صلاحياته قائدا للحركة فإنه سيبقى مختفيا عن الأنظار في الأمد المنظور، سواء بقي في القطاع، أو انتقل بحكم منصبه الجديد إلى خارج الوطن.

على هذه الأرضية التأسيسية يمكن التكهن أن ثقل السنوار القيادي سيبقى في قطاع غزة في حال بقائه فيه، مع تأثير محدود في الحركة بالخارج، وكذا الأمر في حالة انتقاله إلى الخارج، ولعل ملف عدوان الإبادة، وإنهاء العدوان هو الأكثر إلحاحا وتعقيدا في هذه المرحلة المصيرية بالنسبة للحركة عامة، والسنوار خاصة، إذ يسعى السنوار إلى عقد صفقة تبادل معقولة، في أقرب فرصة ممكنة، تضمن وقف العدوان نهائيا، وانسحاب الاحتلال من كامل قطاع غزة، وتبادلا للأسرى، وشروعا في عملية إعادة إعمار واسعة، ولكن الأمر لا يتعلق بموقف حركة حماس، أو السنوار، بقدر ما يتعلق ببنيامين نتنياهو وشركائه في الائتلاف الحكومي. لذلك لن يشذ موقف الحركة الحالي عن مواقفها طيلة أشهر العدوان السابقة من مسألة إنهاء العدوان، وعليه فإن السنوار وبقية صانعي القرار لن يقبلوا بصفقة مشوهة لا تنهي العدوان وامتداداته، ما يعني استمرار العدوان بصيغ ووتائر مختلفة، على الأقل حتى نهاية العام. لكن هل تبقى الحرب محصورة في قطاع غزة، وفي جبهة الإسناد الرئيسية في جنوب لبنان حتى نهاية العام؟ يشير الواقع الميداني إلى أن فرص اتساع دائرة الحرب الجغرافية، خصوصا من جبهة لبنان، تتصاعد في ضوء عجز الآلة العسكرية الصهيونية عن الحسم مع حزب الله، وعدم قدرة الكيان على تحمل استمرار تفاعل جبهة الإسناد من الشمال، واستمرار نزوح عشرات الآلاف إلى وسط فلسطين المحتلة وجنوبها، وهو سيناريو معقول لكن من الصعب التنبؤ بمآلاته. فلسطينيا؛ يختلف السنوار نسبيا عن بقية قيادات الحركة، خصوصا في ملف المصالحة وإنهاء الانقسام، والعلاقة بين الحركة وفصائل العمل الوطني، خاصة حركة الجهاد الإسلامي، فبعد تسلمه قيادة الحركة في قطاع غزة عام 2016 شهدت العلاقة مع الفصائل تطورا نوعيا، توجَ بتشكيل غرفة العمليات المشتركة لفصائل المقاومة، كما تجسدت روح العمل الجماعي في أجلى صورها في مسيرات العودة على الحدود الشرقية للقطاع عامي 2017 و2018. أما على صعيد المصالحة وإنهاء الانقسام؛ فقد سارت حركة حماس، بدفع من السنوار، خطوات متقدمة لإنهاء الانقسام عام 2017، بموافقتها على تشكيل حكومة واحدة للضفة الغربية وقطاع غزة، حينها أبدى السنوار مواقف علنية تصب في هذا الاتجاه، لكن بقيت مسألة مستقبل الموظفين، التي عينتهم حكومة غزة، العقبة الرئيسية، إضافة إلى الفيتو الصهيوني، الذي أفشل مشاريع المصالحة كلها.

في «طوفان الأقصى»؛ اعتبرت قيادة حماس، السياسية والعسكرية، المرحلة الحالية مناسبة للشروع في عملية التحرير، وإنقاذ المسجد الأقصى، أو على الأقل تهيئة الظروف لذلك. اليوم وعلى الرغم من تعقيدات الأوضاع الإقليمية والدولية، ومن صعوبة تشكيل محور إقليمي شامل لمواجهة الكيان، ومن استنفار الولايات المتحدة، والدول الأوروبية الرئيسية لدعم دولة الكيان، إلا أن قيادة الحركة، والسنوار تحديدا، لا تزال تأمل في توسع ساحة المعركة، وانضمام جبهات أخرى. لكن إذا عرض على الحركة صفقة جدية، تضمن إنهاء العدوان، وانسحاب الاحتلال من قطاع غزة كاملا، واتفاقا معقولا لتبادل للأسرى، فلن يتردد السنوار وقيادة الحركة في قبولها. بالمحصلة، وفي حال استمرار قيادة السنوار لحماس، فإن أوضاع الحركة، ومنظومة علاقاتها وتفاعلاتها مع الأطراف الأخرى، ومستقبل حرب الإبادة، لن يطرأ عليها تغيرات جوهرية، أو تحولات نوعية غير مألوفة. في حين ستنشغل الحركة بإعادة بناء وتمتين صفها الداخلي بعد نهاية العدوان، وكذلك في تهيئة الأجواء لعملية إعادة إعمار شاملة وطويلة، ضمن اتفاق هدنة، أو وقف إطلاق نار يمتد لعقد أو عقدين، مع التركيز على جبهة الضفة الغربية، وإبقاء حالة المواجهة والالتحام وتصعيدها إن أمكن.

> سارت حركة حماس، بدفع من السنوار، خطوات متقدمة لإنهاء الانقسام

سيناريوهات الرد الإيراني وانعكاساتها فلسطينياً

المسار التفاوضي والتصعيد الإقليمي

يهدف اغتيالا فؤاد شكر وإسماعيل هنية، بالدرجة الأولى، إلى جر إيران وحلفائها إلى رد عسكري قوي، يقابله رد إسرائيلي عنيف يُدخل المنطقة في مواجهة تدفع واشنطن وحلفاءها نحو المشاركة المباشرة في صراع إقليمي للدفاع عن أمن إسرائيل ووجودها

حسام الدجني

استعرض الكاتب في العدد السابق من ملحق فلسطين، الصادر عن «العربي الجديد»، في مقالته «قراءة في جولات التفاوض الراهنة ومساراتها»، المسار التفاوضي بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الصهيوني، بوساطة قطرية مصرية أميركية، وتضمنت المقالة الكثير من المعلومات والمؤشرات التي تؤكد مرونة مواقف المقاومة العالية من أجل التوصل لوقف حرب الإبادة الجماعية، مقابل تعنت رئيس الحكومة الصهيونية بنيامين نتنياهو الواضح، الذي وصل الأمر به إلى أن ينقلب على الورقة الإسرائيلية ذاتها، المؤرخة بـ2024/5/27، والتي تبناها الرئيس الأميركي جو بايدن، وأصبحت تعرف بمبادرة بايدن لوقف إطلاق النار، وانبثق من رحمها قرار مجلس الأمن رقم 2735، حين أعلن عن أربعة خطوط حمر لا يسمح للوفد الإسرائيلي بتجاوزها، هي:

1. يجب على أي اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة أن يتيح لإسرائيل مواصلة القتال حتى تحقق أهداف الحرب.
2. يجب أن يمنع الاتفاق تهريب الأسلحة إلى حماس عبر الحدود بين قطاع غزة ومصر.
3. يجب ألا يسمح الاتفاق لآلاف المسلحين بالعودة إلى شمال قطاع غزة.
4. ستعمل إسرائيل على إعادة أكبر عدد من الرهائن الأحياء.

خطوط حمر أفشلت المسار التفاوضي، إلا أن الإدارة الأميركية، المدركة لحجم التحديات التي تعصف بالمنطقة، والمقبلة على انتخابات رئاسية، ومن خلال التنسيق مع الوسيطين القطري والمصري ما زالت تبذل جهودا لاحتواء التصعيد الإقليمي.

لكن لم يكترث نتنياهو بالجهود الدولية، كما تبين في اغتيال إسرائيل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، في قلب العاصمة الإيرانية طهران، خلال حفل تنصيب الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان. كما اغتالت القيادي العسكري في حزب الله فؤاد شكر، في قلب الضاحية الجنوبية. يهدف الاغتيالان، بالدرجة الأولى، إلى جر إيران وحلفائها إلى رد عسكري قوي، يقابله رد إسرائيلي عنيف يدخل المنطقة في مواجهة تدفع واشنطن وحلفاءها نحو المشاركة المباشرة في صراع إقليمي للدفاع عن أمن إسرائيل ووجودها.

مفاوضات مجددا

أعلن البيان الثلاثي الأميركي القطري المصري استئناف العملية التفاوضية في الخامس عشر من أغسطس/آب 2024، لكن كان لحركة حماس، ممثل فصائل المقاومة الفلسطينية، رأي مغاير، عبرت عنه في بيان صحافي أكدت فيه أن المطلوب الآن ليس الدخول في عملية تفاوضية يستغلها نتنياهو غطاء لتنفيذ مزيد من جرائم الإبادة الجماعية، بل المطلوب تنفيذ ما اتُّفق عليه، والمستند إلى رؤية الرئيس بايدن، وقرار مجلس الأمن رقم 2735. ووصف القيادي في حركة حماس سامي أبو زهري لوكالة فرانس برس التقارير عن قرب التوصل إلى اتفاق كانت «ادعاءات خادعة».

كما ستلقي سيناريوهات التصعيد الإقليمي بتداعياتها على المشهد في قطاع غزة، فالتصعيد الشامل يعبر عن رغبة نتنياهو، لكنه لا يعكس رغبة طهران والإدارة الأميركية، إذ تعيش طهران في خضم جدل داخلي بشأن أحد مسارين:

1. الأول استراتيجي يتعلق باستكمال المشروع النووي، بل وامتلاك السلاح النووي، كونه الوحيد الذي سيمنح طهران تفوقا عسكريا في منطقة الشرق الأوسط.
2. الثاني تكتيكي ويتمثل في الثأر لشرف إيران وانتهاك سيادتها.

ما يعني تعدد سيناريوهات الرد الإيراني المحتمل، وتعدد تبعاتها على قطاع غزة وفلسطين، وبالتالي على المسار التفاوضي. إذ يمكن إجمال سيناريوهات الرد الإيراني وتبعاته بـ:

> التصعيد الشامل من جر إيران إلى حرب لا تريدها
>
> التصعيد الشامل يعبر عن رغبة نتنياهو، لكنه لا يعكس رغبة طهران والإدارة الأميركية

1. سيناريو التصعيد الشامل

التصعيد الشامل أو الحرب الإقليمية، من أخطر السيناريوهات الممكن حدوثها لأنها قد تغير خريطة الشرق الأوسط، بل النظام الدولي كاملا، لأن حدود الحرب الشاملة لا يمكن تحديدها أو تقديرها بدقة، أو استشراف مآلاتها ونتائجها، فالتداخل في المصالح بين القوى الكبرى كبير وغير مضمون العواقب. يدرك المتتبع لسلوك نتنياهو في إدارة العملية التفاوضية أنه يريد كسب مزيد من الوقت، لبقاء الحرب على غزة مستمرة، وصولا إلى أماله في وصول ترامب إلى البيت الأبيض في يناير القادم، انطلاقا من قناعة نتنياهو بأن جر الجمهوريين لحرب في الشرق الأوسط أكثر ترجيحا من جر بايدن لها، التي أعلنت إدارة بايدن أنها لا تريدها. وفقا لهذا السيناريو فإن انعكاساته على قطاع غزة خلال فترة الحرب محدودة، إذ قد تتراجع حدة العمليات العسكرية الإسرائيلية خلالها، نظرا لانشغال الاحتلال في الساحات الأخرى. أما انعكاساته بعد نهاية الحرب فتتوقف على نتائجها، وأيا كانت النتيجة فإن انعكاسات الحرب الشاملة إيجابية على قطاع غزة، فإن هزمت إسرائيل فهذا يعني ضمنيا انتصار فلسطين، أما إذا هزم محور المقاومة فلا يوجد ما تخسره غزة أكثر مما خسرته خلال العدوان الحالي عليها، كما ستضعف الحرب الشاملة كيانات الشرق الأوسط كلها.

2. سيناريو الصفقة الشاملة:

تسعى إيران، عبر قنواتها الدبلوماسية، إلى تعزيز فرص الذهاب نحو خيار الصفقة الشاملة مع غزة، التي يبقى فيها التهديد الإيراني عاملا ضاغطا على تل أبيب، وضامنا لأي اتفاق تهدئة مع المقاومة الفلسطينية، بذلك تجنب إيران نفسها سيناريو الحرب، وتكسب مزيدا من الوقت لاستكمال برنامجها النووي، وتظهر أنها الضامن لأي اتفاق تهدئة محتمل.

كذلك؛ يتقاطع خيار الولايات المتحدة مع طهران بشأن إبرام صفقة شاملة، ما عكسه البيان الثلاثي، كما تعكسه الرشوة الأميركية المالية والسياسية لنتنياهو (الإفراج عن ثلاثة مليارات دولار)، والتراجع عن تصنيف كتيبة في الجيش الإسرائيلي قتلت مواطنا أميركيا في الضفة الغربية ضمن المنظمات الإرهابية)، لذا تتمحور الإرادة الأميركية حول دفع نتنياهو للعودة إلى ما اتفق عليه وتنفيذه. على الرغم من أن هذا السيناريو منسجم مع توجهات واشنطن والإقليم وإيران، لكنه يتعارض مع توجهات نتنياهو، وعليه يتوقف تعزيز هذا السيناريو على حجم الضغط الأميركي المحتمل على نتنياهو، وهو ما سيظهر خلال الجهود التي رافقت البيان الثلاثي، وفشل هذا الخيار سيعزز السيناريوهين الأول أو الثالث. انعكاسه على غزة والمنطقة إيجابي جدا، إذ تخشى المنطقة سيناريو الحرب الشاملة الذي سينعكس، شاءت أم أبت، على أمنها القومي، وعلى مصالحها الحيوية، وعلى صورتها أمام شعوبها، وقد تتوسع رقعة القتال لفضائها الحيوي، ولا يستطيع أحد أن يستشرف موقف شعوب المنطقة. كذلك؛ ترى غزة الصفقة لوقف جرائم الإبادة الجماعية. أيضا من أهم تداعيات سيناريو الصفقة الشاملة زيادة احتمالات سقوط نتنياهو وحكومته الفاشية.

3. سيناريو التصعيد المنضبط:

وفقا لهذا السيناريو؛ تذهب طهران نحو رد عسكري منضبط، مشابه لردها على جريمة استهداف السفارة الإيرانية في دمشق، ما يمنحها، إلى حد ما، تحسين صورتها، ويستعيد قوة ردعها، لكنه غير مضمون النتائج والتداعيات، لا سيما طبيعة التعاطي الإسرائيلي معه، في ظل بعض الترجيحات التي تتكهن برد إسرائيل قاس، ما سيؤدي إلى الانتقال إلى سيناريو الحرب الشاملة. مع ذلك؛ احتمالات ضبط رد إسرائيل قائمة، استجابة للضغوط الداخلية والخارجية. هذا الغموض بشأن رد إسرائيل سيزيد من ضبابية المشهد وتعقيداته.

يتوقف انعكاس هذا السيناريو على غزة على مساراته، فإن ذهب نحو الحرب الشاملة فنعود إلى انعكاسات السيناريو الأول، أما في حالة رد منضبط من قبل الأطراف كافة، فسينقل ثقل التغطية الإعلامية والسياسية إلى الإقليم على المدى القصير، ويبقى إسرائيل منفردة في عملياتها ضد المدنيين في قطاع غزة، أما المدى الأبعد، فسيضعف صورة محور المقاومة في مخيلة الجماهير الفلسطينية، انطلاقا من التداعيات السلبية جدا على قطاع غزة.

4. سيناريو الوضع الراهن

جوهره بقاء لغة التهديد الإعلامي، ورفض الجهود الدبلوماسية من طرف محور المقاومة، من دون توجيه ضربة عسكرية، والاقتصار على استنزاف إسرائيل، وتحريك جبهات أخرى ضدها. انعكاسه على غزة غير مؤثر في ما يتعلق بالعدوان، لأن إسرائيل ستبقي على عملياتها، في مقابل تركيز سياسي وإعلامي على الرد الإيراني، وليس العدوان على قطاع غزة. لكن انعكاساته على المفاوضات الجارية في الدوحة والقاهرة مؤثر نسبيا، لأن الجميع يخشى الحرب الشاملة، وهذا المناخ السائد يعزز من فرص نجاح حوارات الدوحة، ما يرجح توظيفه في صالح قطاع غزة من خلال التلويح بالصفقة التي تنهي الحرب مقابل تراجع إيران وحلفائها عن الرد. إلا أن نتنياهو، الذي يرفض الصفقة، قد يفشل مفاوضات الدوحة، عبر شروطه الجديدة، لتعزيز سيناريو الحرب الشاملة.

5. سيناريو تحييد محور المقاومة واحتوائه:

سيناريو ضعيف الاحتمال، جوهره عقد صفقة مع محور المقاومة لتهدئة الموقف، مقابل امتيازات لإيران، بعيدا عن غزة، وهذا لو تحقق؛ فإن محور المقاومة سيخسر شعبيا كثيرا. كما سنشهد مفاوضات تضغط على المقاومة، وتدفعها نحو سيناريو الاستسلام، وتحقيق النصر المطلق لنتنياهو، وهو ما يجعل انعكاسات هذا السيناريو على غزة سلبية وخطيرة جدا، ويجعل مكانة طهران وسط شعوب المنطقة في أدنى مستوياتها. الخلاصة: تنعكس تعقيدات المشهد على السيناريوهات المحتملة، والتي بدورها ستنعكس على عملية التفاوض، التي تتطلب جهدا إضافيا من الجميع للضغط على نتنياهو أولا لوقف الحرب، ثم العمل الفوري على معالجة جذر المشكلة المتمثلة بالاحتلال، فهذا المدخل الأوحد للسلام والاستقرار الإقليمي والدولي.

خطر حرب إقليمية إن لم يوقف الاحتلال عدوانه على غزة (محمد حمود/Getty)

التصعيد في وحل الانتخابات الأميركية

تامر خرمه

بعد أسبوع من استقباله بالتصفيق الحار، من قبل جلاوزة الكونغرس الأميركي، على الرغم من استمرار حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، قرر رئيس حكومة الاحتلال الصهيوني، بنيامين نتنياهو، الإقدام على خطوة خبيثة، بهدف الإيحاء بأن «إسرائيل» تواجه حربا إقليمية للحفاظ على بقائها، وعلى أمل الخروج من مأزقه السياسي المركب، وذلك عبر اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق، الشهيد إسماعيل هنية، في العاصمة الإيرانية طهران يوم 31 يوليو/تموز الماضي.

مرشح الحزب الجمهوري في السباق الانتخابي الرئاسي، دونالد ترامب، الذي سبق وحذر من احتمال اندلاع حرب عالمية ثالثة، وكساد اقتصادي عظيم، محملاً إدارة الحزب الديمقراطي مسؤولية تعقد الأزمات الدولية، عاد إلى إطلاق ذات التحذيرات مجدداً في شهر أغسطس/آب الحالي، ولكن تلك المرة تخلى عن إلقاء اللوم على منافسيه، مسلطاً الضوء على تفاقم التوترات في الشرق الأوسط، قائلاً إن: «الشرق الأوسط قد يأخذ العالم إلى حرب عالمية ثالثة»، وأضاف: «ما كان من الممكن أن تتعرض إسرائيل لهجوم لو كنت رئيساً»، زاعماً أنه تعامل بقوة وحزم مع إيران، و«وكلائها»، في فترته الرئاسية السابقة.

لا يحاول ترامب، الذي وجد ضالته في التصعيد الإقليمي، الذي لجأ إليه الاحتلال الصهيوني، تخويف العالم من سيناريو الحرب العالمية في حال عدم فوزه بالانتخابات فحسب، لكنه يسعى قبل أي شيء آخر إلى إقناع اللوبي الصهيوني، اللاعب الأهم في المعارك الانتخابية الأميركية، بأنه مخلص دولة «إسرائيل» الوحيد من محاولات «اجتثاثها»، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يقدم، عبر تلك التصريحات، ضمانات سياسية لصديقه «بيبي» في ما يتعلق بإنقاذ مستقبله السياسي، وانتشاله من المستنقع الذي أغرقته فيه حربه على قطاع غزة.

من جهتها، لا ترغب طهران، كما هو واضح، في خوض مواجهة مفتوحة مع دولة الاحتلال، كما أن آخر ما تريده هو صدام عسكري مباشر مع الولايات المتحدة. في هذا السياق، تمكن قراءة تأخر الرد الإيراني، الذي إن جاء سيكون مدروساً بعناية، وبالتنسيق مع «الأطراف كلها»، هذا ما تدركه الإدارة الأميركية جيداً، رغم تصريحات متصيدي الفرص في المعارك الانتخابية، وهذا ما يدركه أيضاً صناع القرار الإسرائيلي قبل اغتيال الشهيد هنية.

كذلك، هدف التصعيد الإقليمي الإسرائيلي إلى جانب إنقاذ حكومة الاحتلال من مأزقها السياسي إلى توجيه رسالة واضحة ومباشرة لمرشحي الانتخابات الأميركية، ولإدارة البيت الأبيض المقبلة، مفادها: إما إنقاذ «بيبي»، أو الانجرار إلى حرب إقليمية واسعة. اختيار التوقيت لم يكن عبثياً، كما ضاق ذرع حلفاء نتنياهو الألداء، في حكومته اليمينية المتطرفة، بالضغوطات الأميركية الخجولة، التي لم تكن تهدف سوى إلى تبييض صورة «إسرائيل» على الساحة الدولية، التي باتت تشهد تضامناً شعبياً واسعاً مع القضية الفلسطينية.

يحاول نتنياهو الصيد في ماء الانتخابات الأميركية، كما حدد مطالبه في الخطاب الذي ألقاه أمام الكونغرس يوم 24 يوليو/تموز الماضي، إذ أكد اعترام «إسرائيل» فرض السيطرة الأمنية الكاملة على قطاع غزة، بعد جعله «منزوع السلاح، وخالياً من التطرف»، على أن يكون تحت إدارة الفلسطينيين. أي بعبارة أدق: القضاء التام على المقاومة الفلسطينية، وتعيين وكيل يحمي مصالح الاحتلال، ما يعني عدم اعتبار المقاومة طرفاً يمكن التفاوض معه على الإطلاق، بل «إرهاباً» لا بد من سحقه!

باختصار، تحاول حكومة الاحتلال إرغام الإدارة الأميركية، التي ما تزال تقدم لها دعماً كاملاً غير مشروط، على الإمعان في التطرف اليميني الأعمى، حتى القضاء على أي مستقبل لبناء ولو بقعة فلسطينية صغيرة تمتلك حق تقرير المصير. ورغم هذا لا يزال هناك من يراهن على إمكانية «حل الدولتين»!

من الاحتجاجات الشعبية على زيارة بنيامين نتنياهو لأميركا (آنا مونتي فيكر/Getty)

الرد الإيراني في الميزان

وفرّ اغتيال إسماعيل هنية وفؤاد شكر، لإيران وحزب الله ذريعة قانونية وأخلاقية وسياسية للتصعيد، إن كان التصعيد رغبتهما، وكانا يعدان له العدة منذ سنوات، وفق تحليلات لمحللين سياسيين من المحسوبين على محور المقاومة والممانعة

علاء أبو عامر

لو رغبت إيران أو حزب الله في التصعيد، واحتاجا ذريعة لقلب موازين القوى في الشرق الأوسط لكانت حادثتا الاغتيال في بيروت وطهران ذرائع كافية لمنحهما مرادهما المنتظر، إذ وفر الاغتيالان لهما ذريعة قانونية وأخلاقية وسياسية للتصعيد، إن كان التصعيد رغبتهما، وكانا يعدان له العدة منذ سنوات، وفق تحليلات لمحللين سياسيين من المحسوبين على محور المقاومة والممانعة، فهما، أي الحزب وإيران وربما سورية مع بقية الأطراف، وفق الأستاذين «رفيق نصر الله» و«ناصر قنديل»، قد أعد حزب الله العدة لشن هجوم منسق في عام 2024، تشارك فيه جبهات غزة، وجنوب لبنان، والجولان، أي في العام الحالي، لكن وبحسبهما، فاجأ «طوفان الأقصى» الجميع، وأربك الحسابات، وربما يساهم في تأجيل تنفيذ الخطة لسنوات قادمة، إذ انتفى منها عنصر المفاجأة، الذي كان سيحدثه الهجوم، لو تم وفق المخطط القديم.

لكن؛ لو افترضنا أن كل ما قيل حقيقي، والمخطط معد فعلا، نحن هنا لا نشكك باقوالهما، لوجدنا تصريحات سابقة معلنة لأمين عام حزب الله، حسن نصر الله، بشأن إمكانية تحرير الجليل الفلسطيني في أي منازلة قادمة مع العدو الصهيوني الغاصب، كما سنجد خططا صهيونية لمواجهة ذلك، بل تحدثت الأوساط الصهيونية عن هذا الاحتمال وناقشت إمكانية حدوثه. كما توافقت تلك الأحاديث مع أحاديث أخرى فلسطينية غزية، إذ صرح القائد «يحيى السنوار» أن غزة أيضا قادرة على احتلال منطقة الغلاف، أو تحريره من الصهاينة، وقد فعلت ذلك في السابع من أكتوبر/تشرين الأول.

السؤال الذي يطرح الآن، أليس الوقت اليوم مناسبا أكثر من أي وقت مضى لشن الهجوم وتحرير الجليل الفلسطيني؟ بعد إنهاك الجيش الصهيوني، جراء القتال المستمر منذ ما يقارب الأحد عشر شهرا، وتجاوز خسائره البشرية والمادية التوقعات، على الجبهتين الجنوبية في قطاع غزة، والشمالية شمال فلسطين المحتلة عام 1948، في أطول حرب استنزاف خاضها في تاريخه منذ إنشائه، كما هناك خلافات سياسية وعسكرية حادة داخل أوساط مجتمع العدو، بل ومع حلفائه الإقليميين، وكذلك مع المجتمع الدولي دولا ومنظمات ومحاكم، أيضا يعاني اقتصاد العدو الأمرين جراء استمرار الحرب، وتداعياتها على تصنيفه الائتماني، وإغلاق عديد المصانع، وإغلاق الآف الشركات، وهروب رؤوس الأموال، والاستثمارات إلى واجهات خارجية أكثر أمنا؟

في هذا السياق نذكر تحذير رئيس شعبة الاستخبارات الإسرائيلية السابق، اللواء احتياط «عاموس يدلين» الذي يعتقد أن «بنيامين نتنياهو بأفعاله واستفزازاته يلعب على الوتر الإيراني، ويجر البلاد إلى حرب يتمناها الإيرانيون، وحزب الله، ويحيى السنوار، وستكون كارثة استراتيجية على إسرائيل». كما شدد على أن «استراتيجية (النصر الشامل) تخدم الاستراتيجية الإيرانية المتمثلة في إبقاع إسرائيل في حرب استنزاف طويلة في ساحات عدة، وفي الوقت نفسه، حتى انهيارها». لكن وعلى الرغم من هذه النظرة، التي تعتبر أن نتنياهو قد وقع في شر أعماله، ومنح المحور الإيراني مبتغاه، والفرصة التي انتظرها للانقضاض وقلب الطاولة على أعدائه، إذ ارتفعت أسهمه في العالمين العربي والإسلامي، بل وبين شعوب العالم التي ترى في إيران اليوم، وحلفائها، حزب الله والحوثيين، أنصارا وسندا فاعلا للشعب الفلسطيني المظلوم والمقهور والصابر والصامد والمضحي في سبيل حريته في قطاع غزة، والذي يقع ضحية حرب إبادة جماعية، وجرائم حرب لم يشهد التاريخ المعاصر مثيلا لها على حد وصف ممثل جنوب أفريقيا في الأمم المتحدة، ومقررة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، فرانشيسكا البانيز، فهل فعلا وقع نتنياهو في المصيدة، من خلال أخطاء تكتيكية، وسوء تقدير لعواقب اغتيال إسماعيل هنية في طهران، وفؤاد شكر في بيروت؟

أم أن العكس هو الصحيح؟ أي نصب نتنياهو الفخ أو الشرك، وينتظر وقوع الفريسة فيه، وهي هنا إيران وحزب الله بالدرجة الأولى، خصوصا أن عمليتي الاغتيال جاءتا بعد زيارة الأول إلى واشنطن، ولقائه مع قيادات الحزبين الديمقراطي والجمهوري، من بايدن إلى كامالا هاريس ودونالد ترامب، وقيادات اللوبي الصهيوني، ولوبي الصناعات العسكرية، وسواهم في الكونغرس، بل ربما أيضا مع قادة الاستخبارات في الولايات المتحدة، ما قد يعني أن عمليات الاغتيال منسقة مع الولايات المتحدة وحلفائها، بغرض جر الحزب وإيران إلى رد فعل عنيف يؤدي الرد عليه إلى صدام حتمي بين الولايات المتحدة، وحلف الناتو الغربي والعربي مع إيران؟

> الرد الإيراني قادم لا محالة، لكنه لن يحرر فلسطين، ولن يدمر دولة الصهاينة

كما تتعزز هذه الفرضية بعد ربط الاغتيالات وما تلاها مع الهجوم الأوكراني المفاجئ والناجح، حتى الآن، على جبهة كورسك الروسية، والذي عقد وضع حلفاء إيران الدولي، روسيا والصين. وهو ما يفسر زيارة أمين عام مجلس الأمن القومي الروسي، سيرغي شويغو، المفاجئة إلى طهران، والتسريبات حول نصيحة فلاديمير بوتين للقادة الإيرانيين بعدم الرد، أو جعله في أدنى مستوياته، حتى لا يمنح الرد الولايات المتحدة الذريعة لتدمير القدرات النووية الإيرانية، مع أن هناك تسريبات أخرى تشكك في أن يكون هدف الزيارة التحذير، إذ تتحدث بعض المعلومات عن صفقات تبادل عسكرية بين البلدين، منظومات إس-400 الروسية، مقابل صواريخ فاتح 101 الإيرانية.

المؤكد لدينا وفق المعطيات المتوفرة حتى الآن؛ أن إيران مُصرة على الرد رغم التهديد بضربها بسلاح نووي، وفق تصريحات الباحث المقرب من القيادة الإيرانية، أمير موسوي، كما أنها سترد بنفس مستوى رد الاحتلال إن حصل، كما لن تتنبأ أي تهديدات عن الرد على المس بأمنها وكرامتها وشرفها عبر اغتيال ضيفها القائد الفلسطيني إسماعيل هنية.

إصرار إيران، وعدم تراجعها رغم الضغوط الكبيرة، والعروض الأميركية والامتيازات التي تم تسريبها، خصوصا ما نقلته الجريدة الكويتية، إلى جانب زيارة رئيس الوزراء الأردني إلى طهران، والاتصالات المصرية، ومسارعة الدول العربية المشرقية إلى إعلان «النأي بالنفس»، وأنها لن تشارك في صد الهجوم، أو لن تقبل بأن تكون أراضيها وسماؤها ساحة حرب، مع حشد الأساطيل الأميركية.

وفق اعتقاد الكاتب ليس بالضرورة، فتأجيل إيران والحزب لهجومهم المنتظر قد لا يهدف إلى إبقاء العدو واقفا على رجل ونصف فقط، وفق تصريح السيد حسن نصر الله، بل لأنهما يبحثان عن هدف محدد (شخصية أو موقع) قد يعادل الشهيدين هنية وشكر بالقيمة والمقام، الذي قد لا يُشعل حربا شاملة، لاعتباره واحدا مقابل واحد. هذا ما فهمته دولة الصهاينة حين حظرت على قياداتها القيام بزيارات مكشوفة، وعقدت اجتماعاتها الأمنية في «الحفرة» تحت الأرض.

في النهاية لم نعهد من إيران الاستعجال، ولا من حزب الله، بل عهدنا الصبر الاستراتيجي، والتخطيط الجيد، والخطوات المحسوبة. لذلك ووفقا لتقييم الكاتب؛ فإن الرد الإيراني قادم لا محالة، لكنه لن يحرر فلسطين، ولن يدمر دولة الصهاينة، كما سيكون وفقا لكل الحسابات والتوقعات المتفائلة ردا انتقائيا بعيد الاعتبار للردع المتبادل، ويغلق صفحة الحساب.

لكن يبقى هذا حساب المحور الإيراني، أما الحساب الصهيوني الأميركي وردهما على الرد الإيراني وأعضاء محوره، فهو الفيصل في توسع الحرب، أو إنهائها من خلال صفقة تُصر أميركا وحلفاؤها العرب على إنجازها.

لا تخدم الحرب الشاملة أحدا، وليست في صالح أحد، هذا قول الزعماء العرب في منطقتنا، لكن لنتنياهو، وإيتمار بن غفير، وبتسلئيل سموتريتش قولا آخر، والنظام الرسمي العربي يقاد بحبل أميركي، والأخير، كما أثبتت الأحداث، حبله في يد اللوبي الصهيوموسيحي، ونتنياهو وفق التصفيق له في الكونغرس الأميركي يمسك بالحبل جيداً.

شرطة الاحتلال الإسرائيلي تتفقد موقع هجوم مسيرة لحزب الله في مدينة نهاريا (مناحم كاهانا/فرانس برس)

الاحتلال الإسرائيلي يفتش سيارة في بلدة مرجعيون جنوب لبنان (ريع ضاهر/فرانس برس)

العربي الجديد

تنازع القوانين والتفسيرات والعلاقة التبعية الثنائية

عجز القانون عن إنصاف فلسطين

غالباً ما تمر انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الدول القوية أو المحمية من دون عقاب، مثل انتهاكات أميركا والكيان الصهيوني وروسيا وإيران والصين وفرنسا... إلخ. ما يضعف مصداقية العدالة الدولية وسيلة فعالة لتحقيق المساءلة

بشار شيخ

عادة ما تتذرع الدول المتمردة على القانون الدولي بعدم اختصاص المحاكم الدولية الإلزامي عليها، وبالتالي عدم قبول قراراتها، وعدم الامتثال لأمرها، ورفض أداء التزاماتها. كذلك عادة ما تحجم محكمة العدل الدولية، أحيانا، عن إصدار قرار من المرجح أنه سيكون غير فعال، وفي بعض الأحيان تستخدم تلطيفا قانونيا لتجنب موقف متفجر، فهي لا تريد فقدان مصداقيتها عبر إصدار قرارات لن تُنفذ. (التجارب النووية التي قامت بها فرنسا في البحار، وقضية الرهائن في إيران مثالاً).

كذلك، لا تحترم الآراء الاستشارية المتعلقة بالقضايا الخلافية في أحيان كثيرة، كما حصل في قضية الصحراء الغربية (1974)، جدار الفصل العنصري/ العازل في فلسطين المحتلة (2004)، وأيضا في إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد (2008).

هنا يبرز السؤال الإشكالي الدائم، المتعلق بإمكانية محاكمة الحكومات عن انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق الشعوب؟ هذه الفكرة تحمل في طياتها تفاؤلاً في إمكانية محاسبة القضاء الدولي لهذه الحكومات، عبر آليات القانون الدولي والمحاكم الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.

> إذ أثبتت المحاكم الدولية قدرتها على محاسبة بعض القادة تاريخيا، كما في محاكم البلقان وكمبوديا، إضافة إلى تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في قضايا تتعلق بالجرائم ضد الإنسانية في أفريقيا، التي أوحت بإمكانية استخدام القانون الدولي أداة للضغط على الحكومات المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة مع زيادة الوعي الدولي، والدعم الشعبي للقانون الدولي. لكن هناك تحديات كبيرة تعترض طريق العدالة الدولية، منها اتفاقيات تسليم المجرمين، والواقعية السياسية الاقتصادية، والحصانات السيادية، مثل الحصانات الرئاسية والدبلوماسية، التي تعرقل مساءلة القادة. كذلك لم تصادق بلدان العالم كلها على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ما يقلل من فعالية المحكمة في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان عالميا.

تنازع القوانين والتفسيرات والعلاقة التبعية الثنائية بين القانون والسياسة

عادت مسألة رفض التعاون مع العدالة الدولية ومعرفة أبعادها القانونية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، إلى الظهور على واجهة ساحة الصراع الدولي من جديد، في الشأن القانوني الجنائي في العالم العربي، كما الدولي. حسب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في الباب التاسع، حول التعاون الدولي والمساعدة القضائية، نجد في المادة (86): «تتعاون الدول الأطراف، وفقا لأحكام هذا النظام الأساسي، تعاونا تاما مع المحكمة في ما تجريه في إطار اختصاص المحكمة من تحقيقات في الجرائم، والمقاضاة عليها». إن تأويل القوانين كي تصب في مصلحة الأطراف المعتدية أو حلفائها ليست ظاهرة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية بين الدول، أو بين الدول والمؤسسات والمحاكم ذات الاختصاص، إذ يعود ذلك إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، على أقل تقدير، عندما رفضت هولندا تسليم الإمبراطور الألماني فيلهلم الثاني على سبيل المثال، وقد أعتبر رفض التسليم هذا أحد مظاهر سيادة الدولة.

> لا تسمح المصالح الدولية بمساواة الدولة بالفرد في تحمل المسؤولية الجنائية

إذ عبرت الولاية القضائية الوطنية في القضايا الجنائية عن السيادة الوطنية في القانون الدولي منذ نشأت الدول الوطنية القومية في منتصف القرن التاسع عشر. كذلك الأمر في ما يتعلق بالعدالة الجنائية الدولية، التي مثلت أسلوبا يستخدم القانون لحل النزاعات وتسويتها في أواسط القرن العشرين، بدلا من القوة والحرب، ومن أجل إحلال السلام والأمن الدوليين. هذا الضابط القانوني الدولي مستوحى من وعي العالم بالجرائم الفظيعة التي شهدها القرن الماضي، إذ يسعى إلى مواجهة الشر من جذوره، من خلال تحميل الدولة وقادتها المسؤولية عن ارتكابه. لكن لم يعد بإمكان الأفراد المتورطين في جرائم دولية الاحتماء وراء كيان اعتباري خال من المشاعر والمسؤولية، لذا تركز هذه العدالة في شق منها على محاسبة الأفراد، وليس الدول.

رغم التقدم الكبير في القانون الدولي منذ اعتماد نظام روما الأساسي عام 1999، يبقى هناك تناقض بين العدالة الجنائية الدولية وسيادة الدولة، إذ يتطلب وجود الأولى تقليص نطاق الثانية، إذ تقوم الاتفاقات على التنازل عن جزء من القانون السيادي الوطني لصالح معاهدات تخلق تعايشا ثنائيا أو بين دول عدة، رغم أن السيطرة والهيمنة، في أغلب الأحوال، هما المحركان الأساسيان لهذه الاتفاقيات، أي المعاملة بالإكراه والقسر لعقد الاتفاقيات.

برزت قطبية التعارض بين الاثنين في المقاومة القوية التي أظهرتها الدول عند تأسيس المحكمة الجنائية الدولية وبدء عملها، إذ تُعد الولايات المتحدة أكثر عداء لإنشائها، على الأقل بين باقي أعضاء مجلس الأمن الدائمين، روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا، ويتضح هذا العداء من خلال حملة مناهضة تقودها القوى العظمى، كرست فيها مفهوم «القانون يتبع السياسة»، بما يرفد مصالحها ويقوننها، ما جعل يحيى السنوار، ومحمد الضيف، وإسماعيل هنية، قبل اغتياله في طهران، أمام نظام روما الأساسي عام 1999، يبقى هناك تناقض بين العدالة الجنائية الدولية وسيادة الدولة، إذ يتطلب وجود الأولى تقليص نطاق الثانية، إذ تقوم الاتفاقات على التنازل عن جزء من القانون السيادي الوطني لصالح معاهدات تخلق تعايشا ثنائيا أو بين دول عدة، رغم أن السيطرة والهيمنة، في أغلب الأحوال، هما المحركان الأساسيان لهذه الاتفاقيات، أي المعاملة بالإكراه والقسر لعقد الاتفاقيات.

برزت قطبية التعارض بين الاثنين في

محكمة العدل الدولية تصدر حكما غير ملزم بشأن العواقب القانونية للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس الشرقية (بيك جاموين/فرانس برس)

> أودعت العديد من المنظمات والدول والمختصين ملاحظات لدحض التوجه البريطاني القضائي

يعتبر «الطرف الثالث» شاهدا ولا خبيرا، ولا يخضع لقواعد التنحي، بل يشارك في قضية ما من أجل تقديم وجهة نظر ترتبط ارتباطا وظيفيا بمهمته المستقلة عن الأطراف المتنازعة، على سبيل المثال؛ وفي ما يخص معرفة شروط الاستخدام التفسيري، أو القاعدة العرفية غير المكتوبة، تكون تدخلاته (الطرف الثالث) القانونية والفقهية محددة نحو اتجاهات قانونية أغفلتها الأطراف عن المحكمة، التأثير على استدلال المحكمة والمساهمة في إصدار حكم معياري أقرب للعدالة القانونية والقضائية المعيارية.

أصدقاء المحكمة هي آلية إجرائية تقوم من خلالها المحكمة بالدعوة، أو السماح لشخص أو كيان بالمشاركة في إجراء قائم بين الأطراف، من أجل تقديم معلومات قد تفيد منطقها.

استنادا لآلية «أصدقاء المحكمة» تقدمت المملكة المتحدة بطلب الإذن لتقديم ملاحظات كتابية عملاً بالقاعدة 103 في 2024/06/10، تبعه إصدار محكمة الجنايات الدولية قرارا بقبول الطلب البريطاني في 2024/07/22، ثم تبعه في الآونة الأخيرة تخلي الحكومة البريطانية الجديدة عن استخدام هذه الآلية، وفقا لصحيفة «الغارديان»، مع الإشارة إلى أن الطلب البريطاني ليس الوحيد في هذا الصدد، بل تبعه أكثر من 70 طلبا للتدخل كأطراف صديقة في صالح الدفع الذي يصب في مصلحة إسرائيل، وذلك بقيادة بريطانيا قبل أن تسحب طلبها، في مقابل تلك الطلبات، أودعت العديد من المنظمات والدول والمختصين ملاحظات لدحض التوجه البريطاني القضائي.

يتدخل أصدقاء المحكمة الآن بأسلوب ارتجالي ومنهجي (مع احترام المبادئ المعمول بها عرفيا، والتي تؤطر هذه التدخلات كمبدأ عدم إلحاق الضرر وعدم تسييس القضايا) في الإجراءات التي تطرح قضايا قانونية واجتماعية مهمة، مع نزعتهم إلى تدويل هذه القضايا لما لها من أهمية فقهية تأسيسية قضائية.

فلسطين في المحاكم الدولية

في ما يتعلق بفلسطين نجد قضايا ذات صلة أمام محكمتي الجنايات والعدل الدوليتين، ودفوعاً قانونية ذات توجه سياسي - قانوني يسعى إلى تكريس مبدأ «إن سيادة الدولة تقتضي محاكمة المتهمين على أراضيها»، استنادا إلى ما تتضمنه نصوص قانونية دولية وثنائية عدة، من نصوص الاتفاقات الثنائية بشأن الاختصاص القضائي الوطني، وتسليم المجرمين، التي فرضتها/ وتفرضها القوى المهيمنة على الدول، أو الكيانات الأخرى بقوة الأمر الواقع، أو عبر الابتزاز الأمني والاقتصادي والسياسي.

الضابط القانوني الدولي المهشم والنزاع التفسيري ونهج تدخل الأطراف الثالثة

في 20 مايو/ أيار 2024، قدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان طلبات لإصدار أوامر اعتقال في ما يخص الصراع الدائر في غزة، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بحق شخصيات بارزة، مثل بنيامين نتنياهو، يوآف غالانت، وقادة حماس يحيى السنوار، ومحمد الضيف، وإسماعيل هنية، قبل اغتياله في طهران، على ضوء ذلك كله برز التساؤل حول إمكانية مثولهم أمام المحكمة مستقبلاً؟ وحول التبعات القضائية الإجرائية الحالية واللاحقة لهذا الطلب؟

كما شهدت الفترة الماضية عودة الاعتماد على مصطلح «amicus curiae»، أو «صديق المحكمة»، أو «طرف ثالث»، الذي يعني الشخص/ الكيان الذي يمكن أن تستمع إليه المحكمة من دون إجراءات رسمية، من أجل الحصول على معلومات تخص عمل محكمة الجنايات الدولية، ومحكمة العدل الدولية، في هذه الحالة لا تحولات الرأي العام لاعتقادات خادعة مبنية على فرضية تحول فلسطين وقضيتها، وقطاع غزة تحديدا، إلى ترند عالمي، سرعان ما ستزول مظاهره الاحتجاجية، إذ سيتسرب اليأس والملل إلى قلوب المتظاهرين، ما سيدفعهم إلى هجران الحركة الاحتجاجية، والعودة إلى حياتهم الروتينية، أو الالتحاق بترند جديد هنا أو هناك، لكن الجميع فوجئوا بديمومة الحركة الاحتجاجية على مدى الأحد عشر شهرا الماضية، وبعدم تراجع حدتها وكثافتها، إلا في مناسبات استثنائية، ما يكشف عن عزيمة المتظاهرين وإصرارهم، كما يعبر عن رسوخ أفكارهم وجدية مطالبهم.

أيضا، يوحي التعامل الصهيوني مع هذه الظاهرة قبل «طوفان الأقصى» باستشعاره مخاطر هذا التحول في الرأي العام العالمي، إذ عمدت حكومات الاحتلال المتعاقبة على إنشاء وزارة مستحدثة عام 2006؛ بعد ذلك توقفت الوزارة عن العمل لنحو عام واحد فقط، هي وزارة الشؤون الاستراتيجية والدعاية، من أهم مهامها مواجهة/ محاربة تأثير حركة المقاطعة في الجامعات وفي الرأي العام الدولي. إلى جانب تكليف مجلس الأمن القومي الصهيوني، عبر التعاون مع وزارة الخارجية الصهيونية، بمهمة التصدي لهذا التحول، ما يدل على جذريته وعمقه وثباته، إذ، لا تبدو الحركة الاحتجاجية اليوم طفرة استثنائية في توجهات الرأي العام الدولي بقدر ما تعبر عن التحول من دعم الفلسطينيين وإدانة الاحتلال لفظيا إلى ممارستهما عمليا عبر أنماط احتجاجية متنوعة، لكن هل يعني ذلك استمرارية هذا الفعل الاحتجاجي بعد توقف العدوان الصهيوني على قطاع غزة؟!

أما عام 2019 فقد كانت نسبة مؤيدي الفلسطينيين نحو 58% مقابل 63% يؤيدون الاحتلال. من هنا نلحظ أن التزايد في نسبة مؤيدي الفلسطينيين غير مرتبط بجرائم الاحتلال الأخيرة، أو بـ«طوفان الأقصى»، بقدر ما يعكس تحولا تدريجيا بالرأي العام الأميركي أخذا بالتزايد رويدا رويدا نتيجة عوامل عديدة.

كل تلك الاستطلاعات سابقة لـ«طوفان الأقصى» ولعدوان الإبادة الجماعية الصهيونية الحالية ضد الفلسطينيين، ما يؤشر إلى تحول متدرج في الرأي العام العالمي حول الاحتلال أولا، وحول الفلسطينيين ثانيا. بناء عليه لا تعكس التظاهرات الحاشدة العالمية اليوم رد فعل آني مؤقت بقدر ما تعبر عن تزايد واضح في الشرائح الاجتماعية المطلعة على القضية الفلسطينية وحيثياتها ممن كونوا آراء، ربما معتقدات، بشأنها تخلص إلى إدانة الاحتلال والتعاطف مع الجانب الفلسطيني.

انطلاقا من ذلك، نلحظ مساهمة «طوفان الأقصى» وعدوان الإبادة الجماعية الصهيونية في تحول تلك الآراء والمواقف الحاسمة تجاه الاحتلال من المواقف النظرية المعبر عنها في استطلاعات الرأي، إلى حراك اجتماعي متواصل ودؤوب يهدف إلى جملة من الأهداف الآنية منها والبعيدة، وفي مقدمتها وقف عدوان الإبادة الجماعية الصهيونية فورا، وكسر الحصار اللاإنساني على قطاع غزة فورا، إلى جانب دعم الصمود الفلسطيني، ودعم استعادة كل، أو معظم، الحقوق الفلسطينية المستلبة.

ديمومة الحركة الاحتجاجية العالمية وحيويتها في ابتكار أنماط احتجاجية جديدة ومتنوعة تثبت أيضا طبيعتها الراسخة في عقول ووجدان المتظاهرين، إذ روجت بعض الأطراف المعنية برصد من الصعب الإجابة بدقة متناهية عن هذا السؤال، لكن وقبل العمل على مقاربة الإجابة لا بد من التساؤل هل يجب على الحركة الاحتجاجية العالمية الاستمرار في الأنماط الاحتجاجية الحالية ذاتها بعد نهاية عدوان الإبادة الجماعية على فلسطين/ قطاع غزة؟ بكل تأكيد كلا، فتاريخ الحركات الاحتجاجية ينفي هذه الفرضية، كما أن مسؤوليات وأولويات المتظاهرين قد تختلف أو تتعدد في مراحل لاحقة، لذا ليس المطلوب استمرار هذه الحركة الاحتجاجية بالنمط ذاته المتبع اليوم، لكن عليها أن تتاطر في مؤسسات سياسية واجتماعية وثقافية وأكاديمية وحقوقية فاعلة على كل المستويات.

الجدير بالملاحظة هنا أن مسار تاطير الحركة الاحتجاجية العالمية قد بدأ في دول عديدة حول العالم، سواء عبر تحالفات الحركات الاحتجاجية والمطلبية المتنوعة النقابية والنسوية الجذرية والمناهضة للعنصرية، أو عبر الأطر السياسية كما في الحملات الانتخابية الأميركية والبريطانية والفرنسية تحديدا، والأوروبية عموما، التي كشفت عن إدراج قوى سياسية يسارية، أو أفراد، تصورات سياسية تعنى بدعم حقوق الفلسطينيين، ودعم كفاحهم ونضالهم من أجل استعادتها، كما في تصورات تطالب بمقاطعة الاحتلال وفرض عقوبات اقتصادية وثقافية عليه، إلى جانب المسارات القانونية المتعددة، التي بدأت بدعوى جنوب أفريقيا، والتي ترجح معظم التقديرات استمرارها في التصاعد والتزايد والمضي قدما حتى بعد نهاية العدوان الصهيوني الحالي.

كما لا بد من الإشارة إلى دور الجسم السياسي الفلسطيني في تاطير الحركة الاحتجاجية والمساعدة على تنظيمها، من خلال التواصل والتنسيق معها، بل والمساهمة في رفدها بالوثائق والإحصاءات ذات الصلة، فضلا عن تقديم التفسيرات المنطقية والعلمية الدقيقة حول ما حصل ويحصل في فلسطين، إلى جانب تقديمه لرؤية سياسية تحررية شاملة وتقدمية وإنسانية للقضية الفلسطينية تتشابك مع الرؤى التحررية والتقدمية العالمية لمجمل الحركات الاحتجاجية والمطلبية العالمية المتضامنة مع فلسطين وقضيتها وشعبها اليوم.

خلاصة القول، لسنا أمام لحظة عابرة آنية، أخذت فيها شعوب العالم موقفا إنسانيا سريعا رافضا لعدوان الإبادة الجماعية في قطاع غزة فقط، بل نحن أمام تعبير عملي عن تحول متدرج سابق في الرأي العام العالمي بشأن القضية الفلسطينية والاحتلال الصهيوني، تحول بدأت مظاهره في الانكشاف قبل نحو عقدين من الزمن، وها هو اليوم يتحول إلى فعل جماعي منظم في معظم عواصم العالم.

> فوجئ الجميع بديمومة الحركة الاحتجاجية على مدى الأحد عشر شهراً الماضية

في فبراير/ شباط 2021 سمحت مدعية المحكمة العامة فاتو بنسودا بالمضي قدما في التحقيق مع إسرائيل، متجاهلة الحجج البريطانية التي تضمنها دفعها/ طعنها، بأن اتفاقات أوسلو تمنع الفلسطينيين تماما من تفويض المحكمة الجنائية الدولية بالولاية القضائية الجنائية على الإسرائيليين. فوفقا لرأي بريطانيا الإشكالي، قضت المحكمة في ذلك الوقت بهذا القرار رغم معرفتها بأنها ستُساءل مرة أخرى حوله، بغية اتخاذ قرار نهائي بشأن ادعاء إسرائيل بأن طلب السلطة الفلسطينية تحويل الاختصاص القضائي إلى المحكمة الجنائية الدولية ينتهك اتفاقات أوسلو عندما يطلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار أوامر اعتقال ضد مواطنين إسرائيليين، لأن السلطات الفلسطينية لا تملك ولاية قضائية على المواطنين الإسرائيليين بموجب شروط اتفاقيات أوسلو، التي من المفترض أن تسمو على الاختصاص القانوني المحلي، من مبدأ سمو القانون الدولي العام على القانون المحلي، واستنادا إلى القاعدة العرفية الملزمة باستنفاذ وسائل الإنصاف المحلية، وهي من قواعد القانون الدولي العرفي، كونها تلزم السلطة الفلسطينية وإسرائيل باللجوء إلى المحاكم الوطنية قبل اللجوء إلى المحاكم والاتفاقيات الدولية.

إن قرار فاتو البراغماتي قد تجاهل، في تلك اللحظة، احتمال نشوء خلاف فقهي حول الأساس القانوني لهذا القرار من أجل المضي قدما في التحقيق، والإسراع به، من دون إطالة أمد النقاشات والتفسيرات.

من بين الادعاءات الأخرى، التي تسوق لها الدول المتحالفة مع إسرائيل، اعتبار أن القضاء الإسرائيلي المستقل ونظامها القانوني قادران على التحقيق في أي مخالفات جنائية خلال حرب غزة المستمرة، وأن المدعي العام لم يسمح لإسرائيل بوقت كاف لممارسة هذه السلطة.

في 19 يوليو/ تموز 2024، قدمت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري في ما يتعلق بالعواقب القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لكن لم تبت بشأن الطلب الذي قدمته بريطانيا حول اختصاص محكمة الجنايات الدولية على المواطنين الإسرائيليين، وعلى جواز تحويل الاختصاص من فلسطين إلى محكمة الجنايات، رغم سحبها له، لكنها فتحت الباب أمام دول وكيانات أخرى لتتبنى التوجه القانوني المعاكس.

سياتي رأي محكمة العدل، حول شرعية طلب إصدار مذكرات التوقيف هذه، ضمن أكثر النتائج فعالية، كما هو منصوص عليه في المادة 36 (1)، ويشمل اختصاص المحكمة في القضايا التي تحيلها الأطراف إليها جميعها حول جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق الأمم المتحدة، أو في المعاهدات والاتفاقيات السارية حيث يمنح الاختصاص، وسيقرر السؤال القانوني، الذي يحتاج إلى إجابة، قواعد القانون الواجب تطبيقها.

ترند آني أم تحول جذري

التضامن الدولي وعولمة فلسطين

بداية، وفي ما يتعلق بسياق دعم القضية الفلسطينية، نلحظ من خلال العودة إلى استطلاعات الرأي في دول المعسكر الغربي مسارا تصاعديا واضحا في نسبة مؤيدي القضية الفلسطينية في مجتمعات هذه الدول قبل «طوفان الأقصى»

حيّان جابر

يكثر الحديث في الوسط الفلسطيني والعربي عن عولمة قضية فلسطين بعد «طوفان الأقصى»، أو بعد عدوان الإبادة الجماعية الصهيونية بحق شعب فلسطين الأصلي، ومن ضمن النقاشات والمداولات المهمة إشارة بعضهم إلى أنية الحركة الاحتجاجية العالمية، وهامشية تأثيرها على مجمل القضية الفلسطينية، كونها بعيدة عن مراكز صنع القرار، السياسية منها كالأحزاب والقوى السياسية الكبرى، والمؤسسات الاقتصادية واللوبيات الاقتصادية.

يتطلب نقاش طبيعة الحركة الاحتجاجية العالمية الراهنة المناصرة لفلسطين وقضيتها والتنبؤ بآثارها المرور بمفاصل حاسمة، هي: موقف الشعوب من القضية الفلسطينية قبل «طوفان الأقصى» وبعده، وآفاقها المستقبلية.

بداية، وفي ما يتعلق بسياق دعم القضية الفلسطينية، نلحظ من خلال العودة إلى استطلاعات الرأي في دول المعسكر الغربي مسارا تصاعديا واضحا في نسبة مؤيدي القضية الفلسطينية في مجتمعات هذه الدول قبل «طوفان الأقصى»، فمثلا أظهرت استطلاعات رأي مؤسسة (Pew Research) أن 61% من فئة الشباب الأميركي، ضمن الفئة العمرية 18- 30 عاما، تؤيد الفلسطينيين، مقابل 56% تؤيد الاحتلال، في حين تنخفض النسبة إلى 52% تؤيد الفلسطينيين، مقابل 67% تؤيد الاحتلال بين مجمل الأميركيين بغض النظر عن أعمارهم.

من المسيرات المؤيدة لفلسطين في لندن (جاي سمولمان/Getty)

متظاهرون يحملون جو بايدن وبنيامين نتنياهو مسؤولية الإبادة الجماعية وقتل الأطفال في فلسطين (جاي سمولمان/ Getty)

الضفة وشرارة الانفجار القادم

أنتج العدوان الشامل والطويل وغير المسبوق على الفلسطينيين وضعاً معقداً، كما أفرز مظاهر جديدة لأنماط مقاومة محلية، وبؤر فدائية تحاول خلق نواة صلبة تسد الفراغ، وحالة السكون، الذي يسود المشهد على المستوى القيادي

عصمت منصور

إلى جانب عدوان الإبادة التي تشنه دولة الاحتلال على شعبنا في قطاع غزة، بهدف تصفية مقاومته ووجوده، تشن دولة المستوطنين وجيشها عدواناً آخر على الضفة الغربية، في مسارين متوازيين يسيران معاً: مليشيات المستوطنين والمجموعات الإرهابية المتفرعة عنها، التي تمارس الإرهاب والتخريب، وتصادر أكبر مساحات من الأرض، بعد إفراغها من التجمعات المقيمة فيها، وطرد سكانها الأصليين، وفرض حالة من الرعب في شوارع الضفة الغربية، على التوازي، وبحماية، مع ما ينفذه جيش الاحتلال من حملات عسكرية، واغتيالات واقتحامات، وتضييق اقتصادي، وتقطيع الأوصال وقيود على حرية الحركة.

أنتج العدوان الشامل والطويل وغير المسبوق على الفلسطينيين وضعاً معقداً، كما أفرز مظاهر جديدة لأنماط مقاومة محلية، وبؤر فدائية تحاول خلق نواة صلبة تسد الفراغ، وحالة السكون، الذي يسود المشهد على المستوى القيادي، خصوصاً في ظل الغياب الواضح لدور الفصائل، في التصدي لهذه التحديات الوجودية، التي فرضها العدوان، وغياب الدور القيادي الجامع، القادر على احتواء الحالة الفلسطينية، وقيادة قادرة على تمييز الأخطار، وإعداد الاستراتيجيات الملائمة في مواجهتها والتصدي لها.

> لطالما فاجأت الحالة الفلسطينية، من ضمنها الضفة، الجميع، وخالفت التوقعات

فشل سياسة جز العشب

يطلق جيش الاحتلال على عمليات الاغتيال والاقتحامات، التي يقوم بها في مخيمات الضفة الغربية وقراها ومدنها، اسم سياسة «جز العشب»، وهي سياسة تفترض أن المجموعات المقاومة الحالية هي مجموعات فردية، صغيرة ومحلية، عابرة للتنظيمات، تمول من الخارج، ويتركز وجودها في مناطق محدودة في شمال الضفة، وتحديداً مخيماتها، كما أنها، فوق ذلك، مقطوعة الجذور مع المجتمع، الذي، يفترض الاحتلال، أنه مردوع، وغير معني بالتصعيد، ويبحث عن سبل رزقه ورفاهيته.

استندت هذه الحملات، التي انطلقت قبل ثلاثة أعوام، إلى قراءة استعمارية متعالية وسطحية، ضد المخيمات الفلسطينية في مناطق شمال الضفة الغربية، وتحديداً في مخيمات جنين ونور شمس وطولكرم ..إلخ، بعد أن صفت معظم المقاومين في «عرين الأسود» واعتقلتهم، الذين وجدوا في البلدة القديمة، في نابلس، ملاذاً لهم.

بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول، أعاد الاحتلال سياسة الاغتيال من الجو، وتبنى سياسة التدمير الكلي للبنية التحتية، فضلاً عن العقوبات الجماعية والاقتصادية، وحملات الاعتقالات والتنكيل بالمدنيين، وتقطيع الأوصال، وعزل مناطق كاملة لفترات طويلة.

أسفرت هذه السياسات، التي تزامنت وأسندت بحملات مليشيات المستوطنين الإرهابية المنظمة، وسياسة حكومية أعطت الضوء الأخضر لأذرعها الاستيطانية والأمنية لحسم الصراع في الضفة الغربية، لصالح خطط وزير مالية الاحتلال، بتسلئيل سموتريتش، الذي وجد نفسه يمتلك مفاتيح التحكم في الضفة الغربية ومداخلها كلها، أمنياً ومالياً وإدارياً، من خلال سيطرته، هو وحزبه، على أهم الوزارات، التي تتولى مسؤولية الأرض والاستيطان، والأمن، وإدارة حياة الناس في الضفة الغربية (وزارة الاستيطان، ووزارة الأمن، ووزارة المالية، والمسؤولية عن الإدارة المدنية)، كما وجد إلى جانبه وزيراً عنصرياً، لا يقل جشعاً عنه، ورغبة في حسم الصراع، هو وزير الأمن الوطني، إيتمار بن غفير الذي تكفل بتسليح المستوطنين، وإعطائهم حصانة من العقاب، ونشر خطاب بشرعن، بل يحرض على الإبادة، تحت حكم رئيس حكومة يتماهى معهم أيديولوجياً، والأهم من ذلك؛ أنه ضعيف سياسياً، ويستند بقاؤه في الحكم إلى دعمهما، لينتج عن ذلك كله في الضفة الغربية، واقع من الإفقار والتمزق، وتراجع على كل المستويات، إلى جانب ضعف السلطة الفلسطينية وأزماتها الخانقة.

حول هذا الواقع سياسة جز العشب إلى حسم للصراع، كما حول المجموعات الفدائية المقاومة، من مجموعات محلية صغيرة، محدودة العدد، إلى عنوان للمواجهة، ومحط آمال الكثيرين.

من المخيمات إلى الريف

أدت عملية تدمير المخيمات تدميراً انتقامياً وممنهجاً، وتخريب بنيتها التحتية، وحصارها المستمر من أجل إفراغها من سكانها، وأسندت بحملات مليشيات المستوطنين المقاومين الذين يتحصنون بداخلها، إلى بروز ظاهرة انتقال المقاومين إلى القرى والأرياف، التي ما زالت قيد التكوين، ومع ذلك فإنها تعطي مؤشرات على المرحلة القادمة، وإلى أين تتجه الأمور؟

في 2024/8/14؛ أعلن الناطق باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي بياناً بشن حملة عسكرية، قد تمتد لساعات أو أيام، ضد بنية تحتية أنشأها مقاومون في قريتي طوباس وطمون في الأغوار الشمالية، وذلك بعد حوالي 24 ساعة من تنفيذ عملية مقاومة أدت إلى قتل مستوطن، وإصابة شاب (من فلسطينيي الداخل) بجروح في الأغوار أيضاً. رأى المحللون العسكريون الإسرائيليون في العملية مؤشراً على تحول خطير في بنية المقاومة يتجه نحو التوسع والتعقيد، وينتقل من المخيمات الضيقة والمكتظة والمحاذية للمدن، إلى القرى المجاورة، والأرياف الواسعة والممتدة والمجاورة للمستوطنات وطرقها الالتفافية.

وفقاً لاعترافات جيش الاحتلال، انتهت العملية في طوباس بتصفية خمسة مقاومين، وإصابة أربعة جنود من قواته، بعد مواجهات باسلة وقوية شهدتها أحياء البلدة، واشتباكات عنيفة، وعبوات متفجرة أعطبت آليات الاحتلال، وهي أساليب مقاومة تنسخ الأساليب المتبعة، حرفياً، في المخيمات، ما يعني انتقال خبرة المقاومين وأسلحتهم إلى بيئة جديدة، والنجاح في تهيئة بنية تحتية مقاومة لا تقل عن بنية المخيمات. نتيجة ذلك لم ينجح الاحتلال في السيطرة، على طوباس، إلا عبر استخدام سلاح الطيران والمسيرات، وبعد ضرب تحصينات المقاومين بصواريخ الأنيرجي.

الانفجار والتمدد أم الانحسار؟

قبل شهرين ونيف، حذر الجنرال الإسرائيلي كميل فوكس، عند مغادرته منصبه قائداً للمنطقة الوسطى، المسؤولة عن الضفة الغربية، من انفجار الأوضاع في الضفة الغربية، معترفاً ضمنياً بأن اعتداءات المستوطنين، وسياسة إضعاف السلطة الفلسطينية، ستؤديان إلى تدهور الوضع الأمني في إسرائيل وليس في الضفة الغربية فقط، هنا تجاهل الجنرال الإسرائيلي فشل الحملات العسكرية التي قادها على مدار ثلاثة أعوام في القضاء على التشكيلات المقاومة في الضفة الغربية، خصوصاً مخيماتها.

من النادر أن يعترف قائد عسكري إسرائيلي بهذا المستوى بدور المستوطنين في تقويض الأمن، ما يدل على خطورة المستوطنين التي يمثلونها حالياً، وعلى عدم قدرة جيش الاحتلال على السيطرة عليهم وعلى بنيتهم وتنظيمهم وتحركهم، إضافة إلى نوعية أسلحتهم وكميتها، ودعم الحكومة لهم والغطاء والحصانة الذي توفره لهم، ذلك كله بات يشكل عنصراً حاسماً في تأجيج الصراع في الضفة الغربية.

من الأمثلة على ذلك، ما حصل في الآونة الأخيرة عندما هاجمت مجموعة من المستوطنين، قرابة مئة مستوطن، قرية جيت في قلقيلية هجوماً منظماً، حينها لم تنحصر خطورة الهجوم في إحراق المستوطنين منازل القرية المسالمة، أو في إعدامهم شاباً فيها، أو في الاعتداء على سكانها وترويعهم، بل في إقدامهم على ذلك كله من دون سبب أو ذريعة، كما في اعتداءات المستوطنين السابقة، التي عادة ما تتذرع بالانتقام من عملية فلسطينية أسفرت عن مقتل مستوطن أو أكثر، إذ كان هجوم المستوطنين على جيت مبادرة جماعية كبيرة تحت قيادة خاصة منهم حددت أهداف الهجوم وقادته.

يخلق دور المستوطنين هذا احتكاكاً/ صداماً يومياً مع الفلسطينيين، الذي يدوره إلى جانب تعاظم قوتهم السياسية، وتأثيرها على قرارات المستوى السياسي، وكذلك الإفقار الممارس في الضفة الغربية، من خلال تقطيع أوصالها، ومنع العمال من الذهاب إلى العمل، كما إضعاف السلطة، وعدم قدرتها على السيطرة، أو على الإيفاء بالتزاماتها، وعمليات الضغط العسكري، وآثار العدوان على قطاع غزة، وفشل العمليات العسكرية في اجتثاث المقاومة، وغياب الفعل الفصائلي، وانسداد الأفق السياسي، ذلك كله يؤدي إلى نتيجة مفادها أن الضفة الغربية ليست مقبلة على فترة هدوء، لأن كل الكوابح التي كان يمكن لها أن تضمن نوعاً من الاستقرار، غير قائمة، أو ضعيفة جداً.

لطالما فاجأت الحالة الفلسطينية، من ضمنها الضفة الغربية، الجميع، وخالفت التوقعات كلها، وسبقت فيها الجماهير قيادتها. فنحن اليوم أمام وضع مهيئ جداً للانفجار، ما يطرح السؤال التالي: هل تملك الفصائل الفلسطينية القدرة على توجيه الانفجار واستثماره، بما يضمن ديمومته، ويحوله إلى نهوض وطني مقاوم، يمثل تحدياً جديداً لسياسات الاحتلال؟ أم يُترك الانفجار ليخلق ديناميكية خاصة به، تعيد صياغة الحالة الفلسطينية كلها، كما تعيد إنتاج نواة قيادية بمواصفات جديدة، على ضوء العجز المستشري فصائلياً، وغياب السلطة شبه التام، وما يتعرض له قطاع غزة من تدمير وقتل لكل مقومات الحياة؟

من مشاهد الدمار الذي خلفه قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي على مخيم جنين (عصام الريماوي/الأناضول)

انتشار التشكيلات المقاومة خارج المخيمات

أدت عملية تدمير المخيمات تدميراً انتقامياً وممنهجاً، وتخريب بنيتها التحتية، وحصارها المستمر من أجل إفراغها من سكانها، والتضييق على المقاومين، الذين يتحصنون بداخلها، إلى بروز ظاهرة انتقال المقاومين إلى القرى والأرياف، التي ما زالت قيد التكوين، ومع ذلك فإنها تعطي مؤشرات على المرحلة القادمة، وإلى أين تتجه الأمور؟

إضاءة

الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني

بيسان عدوان

«في زمن يواصل فيه الاستعمار سحق إرادة الشعوب المستعمَرة، تُعَد المقاومة والنضال السلاحين الوحيدين للشعوب المظلومة لاستعادة كرامتها وإنسانيتها»، تعكس كلمات فرانز فانون هذه الوضع الذي يعيشه الفلسطينيون تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967، الذي أصدرت محكمة العدل الدولية بشأنه رأياً استشارياً يعتبره احتلالاً غير قانوني، ما يفتح آفاقاً جديدة للنضال الفلسطيني على الصعيد الدولي، إذ وضع حكم العدل الدولية التاريخي النقاط على الحروف، مقراً بأن الاحتلال الإسرائيلي ينتهك القوانين الدولية، ما يمثل تحولاً جذرياً في النهج الدولي تجاه القضية الفلسطينية، وحافزاً جديداً لأزيادة الدعم الدولي لحقوق الفلسطينيين.

كما يؤكد رأي المحكمة الاستشاري، من دون لبس، حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وهو مبدأ أساسي في القانون الدولي، إذ يمنع استمرار الاحتلال الفلسطينيين من ممارسة سيادتهم على أراضيهم وفرض مصيرهم السياسي والاجتماعي.

على الصعيد القانوني، يتحدى هذا الرأي سياسات الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ويعزز موقف الفلسطينيين في المحافل الدولية، مثل الأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية، ما يمكن هذه المنظمات من اتخاذ خطوات جريئة لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها، استناداً إلى عدم قانونية تصرفات إسرائيل التي أعلنتها المحكمة.

كذلك؛ يعزز هذا الرأي الأسس القانونية للدفاع الفلسطيني ضد العدوان الإسرائيلي، على اعتباره حقاً مشروعاً للشعوب المحتلة في إطار القانون الدولي، ما يوفر للفلسطينيين إطاراً قانونياً أوسع للدفاع عن أراضيهم وشعبهم.

أيضاً، يساهم القرار في زيادة الضغط على الأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ توصيات محكمة العدل الدولية، مثل فرض عقوبات على إسرائيل، أو تعليق عضويتها في بعض الهيئات الدولية، كما يساهم في تمكين الجمعية العامة للأمم المتحدة من تبني قرار يدعم الرأي الاستشاري، ويطالب بتنفيذه الفوري.

في مجال القانون الدولي، يعزز هذا الرأي الجهود الرامية لمقاضاة المسؤولين الإسرائيليين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، إذ يمكن للمحكمة الجنائية الدولية استخدامه دليلاً في تحقيقاتها وملاحقاتها، ما قد يؤدي إلى محاسبة الجناة وردع الانتهاكات المستقبلية. يمكن أيضاً تعزيز حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) ضد إسرائيل، إذ يمثل الرأي الاستشاري حجة قوية يمكن أن تقنع الحكومات والشركات والمجتمع المدني باتخاذ خطوات ملموسة لوقف التعامل مع الكيانات الإسرائيلية المشاركة في أنشطة الاستيطان.

علاوة على ذلك، يعزز هذا الرأي التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية، إذ يمكن للنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان حول العالم استخدامه لزيادة الوعي بالانتهاكات التي يعانيها الفلسطينيون بسبب الاحتلال. من خلال تنظيم حملات توعية وفعاليات تضامنية، يمكن تعزيز الدعم الدولي لإنهاء الاحتلال.

يوفر الرأي أيضاً فرصة للفلسطينيين لتوحيد صفوفهم، وتعزيز جهودهم السياسية والدبلوماسية، إذ يمنحهم منصة لتقوية الوحدة الوطنية، وتنسيق الجهود بين الفصائل المختلفة لتحقيق أهداف مشتركة، من خلال العمل الجماعي والدبلوماسي الفعال، ما يمكن الفلسطينيين من تعزيز موقفهم في المحافل الدولية، وزيادة الضغط على إسرائيل لإنهاء الاحتلال.

يمكن للرأي أن يشجع المزيد من الدول على الاعتراف بدولة فلسطين، ودعم حقوق الفلسطينيين في المنتديات الدولية. يوفر قرار محكمة العدل الدولية مبرراً قوياً لاتخاذ الدول خطوات ملموسة لدعم الحقوق الفلسطينية.

على غرار تأثير الفرافشة، يمكن وصف أثر قرار محكمة العدل الدولية بشأن عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي، الذي لا يحمل صفة إلزامية، كونه رأياً استشارياً، إلا أن تأثيره كبير على المستوى الدولي، إذ قد تؤدي التغيرات القانونية والسياسية الصغيرة إلى نتائج أوسع وتغيرات كبيرة في المشهد السياسي والاجتماعي الدولي، كونها تعزز المواقف القانونية والسياسية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتزيد من الضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها.

العربي الجديد

فوارق جوهرية حيال حرب الإبادة

انطوان شلحت

سبّبت حرب الإبادة الجماعية، التي تشنها إسرائيل على غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، إثر «طوفان الأقصى»، جملة من التطورات المرتبطة بالسياق الخاص بمجتمع فلسطينيي أراضي 1948، منها:

أولاً، إعادة القضية الفلسطينية عموماً، ومسألة الاحتلال في أراضي 1967 خصوصاً، إلى صدارة الأجندة على الصعيد الإسرائيلي، فضلاً عن الساحتين الإقليمية والدولية.

ثانياً، تجدد طرح الأسئلة بشأن مواطنة الفلسطينيين في إسرائيل، من ناحية المضمون والمعاني، لا من ناحية المظهر والقشور فقط.

ثالثاً، في ارتباط مباشر مع البندين السابقين، إعادة شحذ الرؤية التي تنطلق من أن مسألة الفلسطينيين في الداخل هي جزء من القضية الفلسطينية، والتي بدا أنها تراجعت، وتواترت محاولات تهميشها في الأعوام الأخيرة، بدافع الاهتمام أكثر بالقضايا اليومية المعيشية، ونتيجة وجود قوى سياسية في صفوف فلسطينيي الداخل تعمل على كبح هذه الرؤية.

وربما يتعين أن نشير، مثلما سبق لنا أن أشرنا مرات صعب حصرها، إلى جوهر هذه الرؤية، كما حددها المفكر عزمي بشارة منذ سنوات طويلة، وذلك في كتابه المرجعي «العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل»، الذي أكد فيه، من بين أمور أخرى، أن العرب الفلسطينيين في إسرائيل هم سكان البلاد الأصلانيون، كما أنهم جزء من الأمة العربية التي تعيش حالة صراع مع إسرائيل، وجزء من الشعب الفلسطيني الذي تعرض لعملية سطو مسلح على أرضه، شملت هدم مشروعه الوطني، وشدد على أن قضيتهم نشأت تاريخياً بصفتها جزءاً من القضية الفلسطينية، فلولا نشوء قضية اللاجئين لما نشأت مسألة «أقلية عربية في الداخل». أما الممارسات الإسرائيلية التي تتضمن مصادرة أراضي العرب في الداخل، ومحاصرتهم، وتجييعهم ديموغرافياً، بموازاة العمل على إعادة تشكيل هويتهم الثقافية، بما يتناسب مع نهج احتوائهم بصفتهم أقليات متنافرة متنازلة عن المساواة الكاملة، وعن الشخصية العربية الكاملة في دولة يهودية، فهذه كلها ليست مجرد مركبات في سياسة تمييز عنصري، بل جزء من سياسة تمثل استمراراً تاريخياً لقضية فلسطين، وتضع لنفسها، أيضاً، أهدافاً تاريخية. وهي ما زالت تجري وتنفذ بعقلية كولونيالية استيطانية، وتتخذ شكلاً كولونيالياً أيضاً.

في ضوء هذه التطورات كلها، وما يمكن أن تنطوي عليه من تدعيم اللحمة بين الفلسطينيين كافة، تعرض الفلسطينيون في إسرائيل، على خلفية معارضة جرائم العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لحملة ملاحقة وقمع شعواء. نتجت هذه الحملة عن جهود منسقة وواسعة النطاق بين الوزارات الحكومية، والمؤسسات الإسرائيلية الرسمية، والجماعات اليمينية المتطرفة، مستهدفة كل المعبرين عن دعمهم، أو حتى مجرد تضامنهم مع فلسطينيي غزة. توضح الأدوات المستخدمة مع المواطنين الفلسطينيين في الداخل وقت الحرب أن المؤسسة الإسرائيلية تتعامل معهم على أنهم أعداء محتملون، كما بينت الحرب الحالية هشاشة المواطنة الممنوحة للفلسطينيين في إسرائيل وخواتها، وخضوعها التام للدوافع والحاجات الأمنية، ولحاجات الإجماع الصهيوني وشروطه.

فوارق تسترعي الانتباه

تنشط بين الفلسطينيين في إسرائيل ثلاث قوى سياسية رئيسية هي: الحزب الشيوعي الإسرائيلي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والقائمة العربية الموحدة – الحزب السياسي للجناح الجنوبي من الحركة الإسلامية، والتجمع الوطني الديمقراطي. وفقاً لمتابعة دقيقة أجراها مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، تمثلت أبرز مواقف الحزب الشيوعي والجبهة من استمرار حرب الإبادة في: معارضة الحرب؛ رفض واستنكار قتل المدنيين من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي؛ المطالبة بإطلاق سراح الأسرى والمختطفين ضمن صفقة تبادل؛ التصدي للعنصرية؛ التصدي لسياسة الإخراس والملاحقة للفلسطينيين في الداخل؛ تحميل حكومة اليمين، حكومة بنيامين نتنياهو السادسة، مسؤولية الأحداث من دون التطرق إلى الإجماع الإسرائيلي القائم والداعم للسياسات الحكومية بما يشمل أحزاب المعارضة، التشديد على أهمية وتعزيز العمل والنضال اليهودي العربي، في واقع الأمر.

> بينت الحرب الحالية هشاشة المواطنة الممنوحة للفلسطينيين في إسرائيل وخواءها

هذه المواقف لم تخرق الإطار المعهود والتقليدي لسياسات الحزب الشيوعي الإسرائيلي والجبهة، بل أكدت برامج الحزب التاريخية، من دون التعامل مع التغيرات العميقة التي جاء بها «طوفان الأقصى»، والحرب على غزة، من هذه التغيرات إعادة تعريف الإجماع الصهيوني، وأهداف الدولة، ومواقف أحزاب المعارضة ونوّرها، وتجنيد المجتمع الإسرائيلي ودعمهم بغالبيته لحرب الإبادة في غزة، وتفريغ المواطنة الممنوحة للمواطنين الفلسطينيين من مضمونها السياسي والقانوني.

أما القائمة العربية الموحّدة؛ فاستمرت بعد 7 أكتوبر في نهجها السابق، الساعي لنيل الرضى الاستحسان من المجتمع الإسرائيلي، وأحزابه السياسية، والرأي العام الإسرائيلي، إذ أطلقت القائمة مواقف مقبولة على الإجماع الإسرائيلي حول «طوفان الأقصى»، وحملت حركة حماس مسؤولية قتل مدنيين إسرائيليين. كذلك عارضت القائمة الحرب، ودعت إلى حل سلمي، وطالبت المجتمع العربي بالتحلي بالمسؤولية المطلوبة في هذه الظروف الطارئة، كي لا توفر ذرائع للمتطرفين في إسرائيل للانتقام من المجتمع العربي، من دون أن تتطرق إلى سياسات المؤسسة الأمنية تجاه المجتمع العربي، بل يمكن القول إنها استوعبتها وتعاملت معها بذهنهم.

قراءة التجمع الوطني الديمقراطي وحدها للمشهد الناجم عن الحرب على غزة، من شخصت الدلالات المركزية التالية: نحن حيال حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني في غزة، تُنتج مرحلة سياسية جديدة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. كما أن «طوفان الأقصى» والحرب على غزة هما بمثابة فشل للاستراتيجية الإسرائيلية إزاء القضية الفلسطينية، على الأقل في العقدَيْن الأخيرَيْن. كما رأى التجمع بخصوص الفلسطينيين في الداخل، أن سياسة كم الأفواه، ومأسَسة المجتمع العربي الفلسطيني، وموجة التحريض، ستحمل إسقاطات على مكانة هؤلاء الفلسطينيين، وعلى مضامين المواطنة الممنوحة لهم. كما أن الحرب ستؤدي إلى مراجعة الأسئلة الجوهرية المتعلقة بمكانة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وفي قضية الاحتلال.

وفقاً للتجمع، يبقى الأمر الأهم أن الحرب على غزة أثبتت مرة أخرى استحالة فصل قضايا المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل المعيشية والمدنية عن القضية الوطنية والقومية، وعن مسألة إنهاء الاحتلال في أراضي 1967.

من الاحتجاجات العربية داخل إسرائيل على العدوان المستمر على قطاع غزة (مارك كوس بام/Getty)

حماس بعد اغتيال هنية

ماجد عزام

أدى اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، إسماعيل هنية، في طهران نهاية يوليو/تموز الماضي إلى حدوث هزة شديدة داخل الحركة، التي تحاشت، وربما صعبت الظروف الضاغطة عليها استخلاص العبر المناسبة من الاغتيال، بما في ذلك تقييم العلاقة مع إيران وحلفائها، خاصة بعد اغتيال نائب رئيس المكتب السياسي صالح العاروري في معقل حزب الله بالضاحية الجنوبية لبيروت مطلع يناير/كانون الثاني الماضي. حينها بدا اختيار مسؤول قطاع غزة والقائد العام فيها، يحيى السنوار، خلفاً لهنية تعبيراً عن الأزمة أكثر مما هو جزء من الحل، بما في ذلك تدشين ما يشبه المرحلة الانتقالية بالحركة، التي قد تمتد لشهور طويلة بانتظار إجراء الانتخابات الداخلية، المقررة نهاية العام الجاري، وربما أيضاً مآلات حرب غزة، التي انتهت بالشكل الذي عرفناه خلال الشهور العشرة الماضية، مع بداية مرحلة جديدة لم تتضح معالمها النهائية تماماً، بما في ذلك سيناريوهات اليوم التالي للحرب، في حال انتهائها بمراحلها المختلفة. لفهم القصة كاملة، ومنذ بداياتها، لا بد من الرجوع إلى انتخاب إسماعيل هنية رئيساً للمكتب السياسي لحماس قبل سبع سنوات 2017، في انتخاب السنوار رئيساً للحركة في قطاع غزة، وقائدا لها في سياق تحولات ومعطيات هدفت إلى إعادة القرار إلى غزة، باعتبارها مركز ثقل حماس الرئيسي، كما كان الحال قبل عقدين زمن الشهداء المؤسسين أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي ورفاقهما من الرعيل الأول، صلاح شحادة وإبراهيم المقادمة وإسماعيل أبو شنب وآخرين.

لم تسمح مصر لهنية بالخروج من غزة، لممارسة صلاحياته قائداً عاماً للحركة، إلا بعد ثلاث سنوات 2020، من هنا يمكن فهم إعادة انتخابه لفترة أخرى في 2021، لإعطائه فرصة إضافية لممارسة صلاحياته ومهامه.

لكن خلال وجود هنية في غزة نجح السنوار في إحكام قبضته على غزة والحركة عامة (تعطيه اللائحة صلاحية التحكم والحسم في ملفات المنطقة التنظيمية الثلاث المركزية والأساسية، المتضمنة المصالحة مع فتح وسلطة رام الله، والصراع مع إسرائيل، والعلاقة المركبة والمتداخلة مع مصر)، ورسم الإطار العام لسياسات الحركة بالتنسيق مع نائب رئيس المكتب السياسي العام، الشهيد صالح العاروري، المقيم في الخارج، إسطنبول ثم بيروت. هنا انزاحت الحركة أكثر نحو تغليب وطغيان الجانب العسكري، وبنظرة إلى الوراء، بدا المشهد كله تحضيراً لعملية «طوفان الأقصى»، التي ورغم بداياتها الأولى المبهرة إلا أنها ارتدت ارتداداً كارثياً وماساوياً على غزة، والشعب الفلسطيني عامة، مع الافتقاد الواضح للاستراتيجية، وعجز العسكر، المتوقع، عن بلورة طريق للخروج، ورؤية واضحة لليوم التالي، في حين تبدو مساعي العودة إلى ما قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول (وقف إطلاق النار النهائي، وانسحاب الاحتلال التام من قطاع غزة، ودخول المساعدات، وعودة النازحين)، بمثابة إهدار لتضحيات الغزيين وعذاباتهم، وتعبيراً عن أزمة الحركة ومأزقها، لا عن حل لها. بعد ثلاث سنوات على إعادة انتخابه، وقبل نهاية فترته الثانية والأخيرة، حيث لا يملك إمكانية الترشح لأكثر من فترتين، حسب اللائحة الداخلية للحركة، اغتيل هنية في قلب العاصمة الإيرانية طهران، بطريقة غادرة خسيسة ومهينة، ورغم مرور أسابيع، لم تصدر رواية إيرانية رسمية حتى الآن حول ما جرى فعلاً ليلة 31 يوليو/تموز، إضافة إلى عدم الرد على الإهانة الإسرائيلية المدوية. ذلك كله لم يؤدّ إلى مراجعة الحركة لعلاقتها مع طهران، كون الاغتيال يمثل دليلاً ساطعاً على عقم العلاقة برمتها، وعجز إيران عن حماية قادة الحركة بعقر دارها، ناهيك عن التأثير، جدياً وإيجابياً على الصراع مع إسرائيل عامة، خاصة مع حضورها التاريخي الخجول والمتواضع في القضية الفلسطينية، والقضايا العربية والإسلامية عامة.

كذلك؛ وباستحضار عملية اغتيال نائب رئيس المكتب السياسي للحركة، صالح العاروري، في ضاحية بيروت الجنوبية قبل ثمانية شهور، وبنظرة إلى الوراء أيضاً، يفترض أن يمثل ذلك فرصة لمراجعة العلاقة كلها مع ما يسمى محور المقاومة برمته، خاصة مع استغلاله الانتهازي لحرب غزة والقضية الفلسطينية، لتحقيق مصالح فئوية ضيقة بعيداً عن تطبيق مفهوم وحدة الساحات، كما نظر وروج له المحور وأبواقه الدعائية طوال السنوات الماضية، المتضمن انخراطاً جدياً وفعالاً لكل جبهات المحور، وأعضائه المزعومين، خاصة دول الطوق، في أي حرب قادمة مع إسرائيل.

أما قصة اختيار السنوار خلفاً لهنية، فبعد الاغتيال، وفي ظل غياب رئيس المكتب السياسي، ونائبه صالح العاروري بصفته مسؤول الضفة الغربية، كان يفترض اختيار خالد مشعل، كونه رئيس المكتب السياسي في الخارج، ونظراً إلى خبراته وقدراته وعلاقته الواسعة، كما موقعه التنظيمي، الذي يجعله بمثابة نائب لرئيس المكتب العام، وخصوصاً في ظل تواجد السنوار في غزة، وغيابه عن السمع لفترات طويلة، وعجزه عن القيام بمهامه التنظيمية والمدنية كما ينبغي، في غزة والخارج أيضاً.

مع ذلك؛ عرقلت جماعة غزة/ العسكر هذا الخيار لأسباب عدة، منها أنها لم تزل أحدا من أعضائها مناسبا ويملك قدرات مماثلة، ويمكنه منافسة مشعل وتحديه، كما رفضت فكرة تشكيل لجنة مؤقتة لإدارة الحركة جماعيا، يرأسها رئيس مجلس الشورى، برلمان الحركة، حتى الانتخابات المقررة بعد تنسيق الجهود بين رؤساء المكاتب المناطقية أو نوابهم، أي مشعل مع نائب مسؤول غزة خليل الحية، ونائب مسؤول الضفة زاهر جبارين. عندها طرح فريق هنية وغزة والعسكر اسم السنوار، ولم يعترض عليه أحد بالطبع، وبدا الأمر، ظاهريا على الأقل، تقديرا وتكريما وحماية وحصانة له، ما قد يسمح بخروجه من غزة في صفقة ما، حتى لو بدا الأمر ضعيف الاحتمال، وتتضاءل فرصه أكثر مع الوقت.

من جهة أخرى، يُظهر اختيار السنوار رغبة في مواصلة النهج الراهن نفسه، وفي غياب هنية والعاروري سيحل محلهما الحية وجبارين، مع بعني المراوحة في المكان ذاته، والمضي في المسار السابق نفسه، وانتظار مآلات الحرب وتطوراتها. وعليه لا تبدو قصة الانتخابات حتمية، حتى لو بالخارج والضفة الغربية فقط، مع التمديد لمسؤولي قطاع غزة، وربما تأجل العملية الانتخابية برمتها، تحت شعارات براقة، مثل «لا انتخابات من دون غزة»، و«لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، وما إلى ذلك.

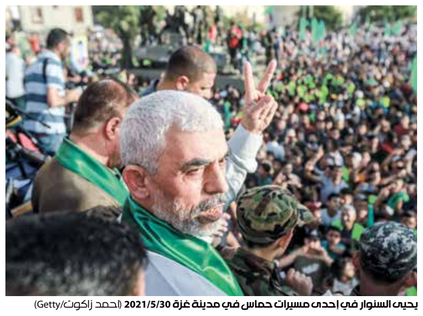

يحيى السنوار في إحدى مسيرات حماس في مدينة غزة 2021/5/30 (الحمد زاكوت/Getty)

فلسطين في شهر

رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أمام البرلمان التركي (سيردار أوزسوي/Getty)

يستهدف الاحتلال الإسرائيلي المدارس التي تؤوي نازحين فلسطينيين مدنيين في قطاع غزة (عمر القطاع/فرانس برس)

خطاب أبو مازن

إبراهيم ربايعة

أثارت تصريحات الرئيس محمود عباس، من على منصة البرلمان التركي، حول قراره الذهاب رفقة قيادة منظمة التحرير إلى قطاع غزة، موجة من ردود الفعل المتباينة، لكنها وبكل الأحوال حركت المياه الراكدة، وأعادت من جديد النقاش حول الممكن والمتاح، ومساحات الفعل التي يمكن استثمارها، في ظل انسداد الأفق السياسي، وحالة الاستعصاء أمام الحرب المفتوحة على قطاع غزة.

حمل التصريح أهميته من توقيته، ومكانه، ورسائله، إذ كان في سياق اتجاه «أبو مازن» شرقا، في زيارتين لروسيا وتركيا، سبقهما إعلان بكين، واتفاق جديد على مسار دقيق ومحدد لإنهاء الانقسام، عبر حكومة وحدة وطنية، ويأس فلسطيني رسمي من أي دور أميركي فاعل، سواء في إنهاء الحرب على قطاع غزة، أو في المساعدة بدفع مسار سياسي للأمام، قد يفضي لدولة وإنجاز لمشروع وطني فلسطيني.

مباشرة بعد عودته إلى رام الله، تقدم أبو مازن بطلب لإسرائيل لتنسيق إجراءات وصوله إلى القطاع، وهو يعلم مسبقا رفض تل أبيب القاطع تنسيق مثل هذه الزيارة حتى لو قدم الطلب قبل الحرب. إذ نجحت إسرائيل خلال العقدين الفائتين بتثبيت قواعد لعلاقة مشوهة بين الضفة والقطاع، أفضت إلى اعتبار زيارة أي مسؤول من رام الله إلى غزة حدثا غير طبيعي، وهذا ما بني بكل تأكيد على الانقسام الفلسطيني.

قال نتنياهو مفاخرا أنه صاحب إنجاز منع قيام الدولة الفلسطينية، عبر وقوفه حاجزا يحول بين الفلسطينيين ووحدتهم، وهذا ما شدد عليه مسؤولون إسرائيليون عدة برفضهم «فتحستان» تماما كما «حماسستان».

يمثل الرفض الإسرائيلي الاختبار الحقيقي لقرار الرئيس محمود عباس، ومنظمة التحرير والسلطة من خلفه، فهل هذا القرار كان مجرد غضب إذ رآه عديدون متأخرا، أم تحول استراتيجي سيتم البناء عليه؟ خصوصا أن الخطاب قد دعا الأمم المتحدة لدعم هذه الخطوة. وهل هذه الخطوة، تحول باتجاه إنهاء الانقسام، وبالتالي تنسيق معمق مع حماس وفواعل القطاع؟ أم خطوة ضمن ترتيبات اليوم التالي تقوم على غزة بلا حماس؟

ترتيبات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية خلال الأسابيع القادمة هي من ستقول كل شيء، فمن جهة، تسود في أوساط القيادة في رام الله قناعة شبه تامة، بأن استمرار قواعد اللعبة على ما هي عليه، تحديدا في العلاقة مع تل أبيب وواشنطن، عبث لا طائل منه، ومن جهة أخرى هناك قناعة بأن الوصول إلى دولة فلسطينية على القواعد المنشأة لأوسلو خط أحمر إسرائيلي، بل إن إسرائيل ترمي وبشكل واضح ومعلن لالتهام هوامش عمل السلطة في الضفة الغربية، المنكمشة أصلا. بالمقابل، ومنذ بداية هذه الحرب، واجهت السلطة ومنظمة التحرير غضبا وانتقادات من الشارع لموقفها، الذي وصف بالسلبي تجاه الحرب على القطاع، إذ اتهمت بتجفيف الشارع بعد قمع تظاهرة «مجزرة المعمداني»، واعتبرت متخاذلة ولم تفعل العديد من أدواتها بهذا الاتجاه، لكن المواقف الرسمية بهذا الشق عكست حالة اضطراب، فتراوحت بين مواقف تحمل حماس مسؤولية ما حدث، خاصة أنها لم تقدم على التشاور واتخاذ قرار الحرب بالإجماع، وبين تلك التي أعلنت دعمها المطلق للمقاومة.

في حقيقة الأمر، هذه الاضطرابات ليس محصورة بالمؤسسات الرسمية وممثليها، بل هي جزء من أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية، التي عجزت حتى اللحظة، وبعد أكثر من عشرة أشهر على هذه الحرب، عن أن تخرج بقالب سياسي جامع ومستجيب، فما تزال «سياحة المصالحة» تراوح ذات النطاقات، تعلن الأطراف كلها، وأهمها فتح وحماس، عن السعي الحثيث للوحدة الوطنية والالتزام بحكومة وحدة، وبرنامج سياسي موحد، وإطار قيادي مؤقت جامع، وتمهيد لانتخابات عامة، لكن ما يعطل كل هذه الجهود ثلاث أزمات يجب تجاوزها للذهاب خطوة إلى الأمام.

الأزمة الأولى، هي أزمة الحكم، إذ أفرزت طبيعة الحقل السياسي الفلسطيني ثنائية قطبية غير ديمقراطية، فترى فتح أنها الأجدر بالحكم، وهي صاحبة المشروع السياسي، وبناء المؤسسات والممهدة لذلك عبر منظمة التحرير وإدارتها منذ العام 1968. في المقابل، ترى حماس أنها صاحبة شرعية المقاومة، ولا يمكن أن تمنح القوة للسلطة الفلسطينية التي تمثل فتح. وحتى مع التقدم في جولات المصالحة هنا أو هناك، تشبثت حماس بالاحتفاظ بالأمن في غزة، وقبلت بالشراكة على مستوى المؤسسات المدنية والخدمية والسياسية، وهذا ما رأته فتح محاولة من حماس للتخلص من أعباء الحكم، وتوترات العلاقة مع الشارع، بسبب الخدمات، وهي هدية مجانية لا ترغب بتقديمها لحماس، كونها ترى أن هذه محاولة لنسخ تجربة حزب الله، التي تدير فيها الدولة، ويحكم الحزب.

الأزمة الثانية، هي أزمة البناء السياسي، فلم تعد الفصائلية الفلسطينية بنسختها الحالية قادرة على المضي قدما بالتصدي لتحديات المشروع الوطني، فإذا كانت الفصائلية الأولى «الوطنية» قد تمكنت من تجديد دماء منظمة التحرير وتثويرها عام 1968، والفصائلية الثانية «الإسلامية» قد أبقت خيار المقاومة قائما بعد اتفاقية أوسلو، فإن الفصائلية برمتها وصلت لحالة الانسداد، وعدم القدرة على التفاعل مع الشارع وحساسياته، فبعيدا عن حماس وفتح لم يعد للفصائل الأخرى أي وزن حقيقي في الشارع، ولم تتمكن خلال السنوات الماضية من تشكيل ضغط مفض لإنهاء الانقسام، أما الفصيلان الكبيران، فهما أمام أزمة مشروع سياسي ملتبس لكل منهما، يعيش تناقضات خلقت وستخلق أزمات داخلية متصاعدة، وهذا ما يضع حماس على سبيل المثال أمام معضلة ستتصاعد مع النهايات السياسية لهذه الحرب، في تكرار لتجربة منظمة التحرير إبان خروجها من بيروت.

الأزمة الثالثة، أزمة المشروع وتحالفاته، وهنا نقصد المشروع الوطني الجامع المتفق عليه، الذي كان يعرف في حقبة حيوية منظمة التحرير بتوافقات الحد الأدنى، والذي يسمح لكل لاعب سياسي بمرونته اللازمة في إطار رؤية جامعة. اليوم تغيب هذه العقلية في ظل انسداد المسار السياسي، وسقوط كل محاولات إنقاذ مقاربة «حل الدولتين» السائدة في الخطاب والسلوك السياسي الدولي، منذ نهاية الحرب الباردة على الأقل، ومع وجود برنامج نقيض تماما يقدم المقاومة مشروعا، تعززت علاقاته الإقليمية المستقلة وأصبح جزءا من مشروع واسع على مستوى المنطقة.

رغم أهمية خطوة الرئيس «أبو مازن»، التي قد تتلوها خطوات أخرى تعزيزية، مثل التوجه إلى رفح والضغط من هناك رفقة مسؤولين أمميين، وربما رؤساء، إلا أن نقطة التحول، التي يمكن أن تمهد لتخطي الأزمات الثلاث، وتقود إلى البناء الوطني السليم، تكمن في شروط التأسيس لسياسة وطنية توافقية وانتقالية، من خلال تشكيل وفد موحد للمفاوضات المتصلة بشقين: شق الصفقة والهدنة، وشق اليوم التالي، وتفعيل الإطار القيادي الموحد، وتفعيل مخرجات اتفاق بكين، وهذا يشكل العودة لسياسة توافقات الحد الأدنى، التي تسمح بالعمل الوطني المشترك.

> ترتيبات السلطة خلال الأسابيع القادمة هي ما ستقول كل شيء

من احتجاجات يهود مناهضين للاحتلال في أميركا (دومينيك جوين/فرانس برس)

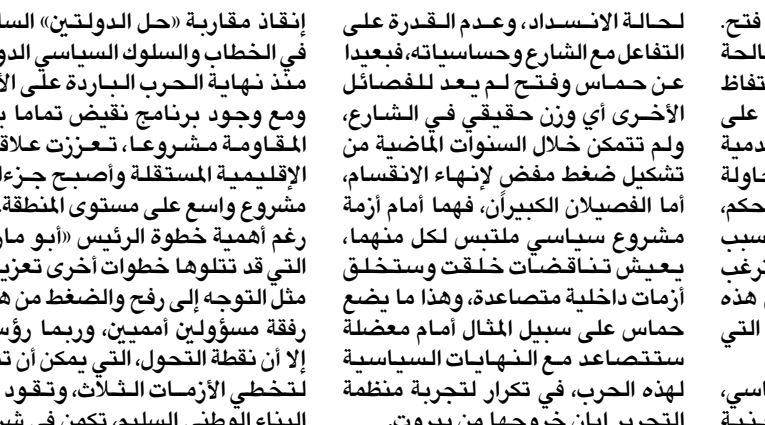

ارتفع عدد الشهداء من الصحافيين في قطاع غزة إلى أكثر من 170 صحافيا (هاني الشاعر/الأناضول)

يستمر الاحتلال الإسرائيلي في منع دخول المواد الأساسية لقطاع غزة (إياد البابا/فرانس برس)

نحو 40% من ضحايا العدوان الإسرائيلي الحالي على قطاع غزة من الأطفال (عبد رحيم خطيب/ الأناضول)